الملكية العقارية للدور والبيوت في مصر الإسلامية من الفتح العربي الإسلامي حتى سقوط الدولة الفاطمية (٢١- ٥٦٧هـ/ ٦٤١- ١١٧١م) : دراسة تاريخية وثائقية (*)

مركز البحوث
والدراسات التاريخية

د. أميمة أحمد السيد السيد
أستاذ مساعد بقسم التاريخ
كلية الآداب – جامعة سوهاج.

مقدمة:

عني الإسلام بالأسرة، وجعلها الركن الأول في المجتمع الإسلامي السليم، وأولى مجالاً للعناية بالأسرة بعد العناية الروحية بها، من خلال تأمين الوسط المادي المباشر الذي تعيش فيه، وهو السكن الخاص الآمن؛ قال تعالى: (وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ)[١].

أدى استقرار العرب بين سكان البلاد المفتوحة الذين ورثوا التقاليد العريقة لحضارتهم القديمة إلى تعايشهم مع طرق أخرى في الحياة، وإلى إعادة صياغة التقاليد، وأخذت الطبقات الراقية من المجتمع العربي في مصر إلى الأخذ بنموذج الحضارات المحلية القديمة، خاصةً في سكنى الدور والبيوت، وأظهرت لنا ما يعرف بالعمارة الإسلامية السكنية.

وقد تأثرت العمارة الإسلامية المدنية وتطورت ضمن نطاق الإسلام، وأزالت الظواهر المتعارضة مع الشريعة الإسلامية بحيث يمكن القول بإن هناك

(*) مجلة "وقائع تاريخية" عدد يوليو ٢٠١٩.

مبادئ خاصة بحياة الإنسان المسلم، وجهت إليها الأحكام الفقهية الإسلامية، منها التطور العمراني للبيئة العمرانية التي يعيش الإنسان داخلها من خلال عمليات البناء والبنائين، وما يتصل بذلك من معاملات أخرى تتصل بالملكية كالبيع والشراء والهبة والوصية وغيرها.

من خلال هذه الدراسة، نلقي الضوء على محاور يضمها موضوع الملكية العقارية في مصر من الفتح العربي حتى سقوط الدولة الفاطمية، وتشتمل هذه الدراسة تمهيدًا وعدة محاور وخاتمة.

التمهيد:

المحور الأول: يشمل العوامل المؤثرة في بناء الدور والبيوت.

المحور الثاني: نشير فيه للأحكام الفقهية لبناء الدور والبيوت.

المحور الثالث: يتناول مواد البناء والبنائين.

المحور الرابع: يتطرق لبناء المدن والدور والبيوت بها.

المحور الخامس: أتناول فيه بالتحليل بعض وثائق من أوراق البردي العربية والجينزا لملكية الدور والبيوت وإيجارها.

وفي الخاتمة أرصد أهم النتائج التي كشفت الدراسة عنها، وما طرأ على الملكية العقارية للدور والبيوت من تغيرات في تاريخ مصر الإسلامية خلال الفترة المعنية بالدراسة.

تمهيد:

حرم الإسلام الاتصال بين الجنسين خارج نطاق الأسرة، إلا في أضيق الحدود؛ وذلك لما تقتضيه الحاجة الضرورية مثل البيع والشراء والتعليم. وانعكس ذلك بوضوح على تصميم المسكن الإسلامي، وعلى عديد من عناصره المعمارية، وكان أهم ما يراعى في تصميمه هو عزله عن الأماكن المخصصة للرجال، كما غشيت نوافذه بالمشربيات، وصممت قاعات الاستقبال بحيث تساعد النساء على مشاهدة الحفلات التي يقيمها رب الأسرة دون أن يَرَاهُنَّ

أحد، واحتوى بناء الدار على فناء داخلي يسمح بحركة السكان وانتقالهم بين جوانبه دون الحاجة إلى استخدام الممرات المكشوفة[٢].

كما اقتضت مبادئ الإسلام حفظ الصحة العامة، وذلك بالطهارة والنظافة؛ حيث قال تعالى: (إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) [٣]. ولما كان الوضوء ركنًا من أركان الصلاة، فالمسلم يتوضأ عدة مرات في اليوم قبل الصلاة، ويغتسل على الأقل مرة في الأسبوع بالمياه الجارية الطاهرة، وانعكس ذلك في دخول عنصر الماء الجاري في كافة المباني، فانتشرت الحمامات العامة والخاصة في الدور، وكان على سكان الدور التي ليس بها حمامات أن يذهبوا إلى الحمامات العامة. وإلى جانب تجهيز المسكن بمرافق التغذية بالمياه، تم تجهيزها أيضًا بمرافق التخلص من فضلات المياه بالمراحيض، التي كان يراعى فيها مقتضيات السنة النبوية[٤].

يأتي الحفاظ على الخصوصية في إطار المبدأ المعروف (لا ضرر ولا ضرار)؛ لذلك أصدر الفقهاء أحكامهم التي تدعم الخصوصية، وطبقها القضاة بكل حزم، وامتد ذلك كما ذكر ابن الرامي إلى منع المؤذن من صعود المئذنة التي ترتفع على البيوت المجاورة، ويمكنه من خلالها كشف حرمات البيوت[٥]. ويدل ذلك على مدى التشدد في منع كشف حرمات البيوت والحفاظ على خصوصيتها.

كان عدم الإسراف من المبادئ الأساسية في الفكر المعماري الإسلامي، ويذكر ابن خلدون: "كان الدين أول الأمر مانعًا من المغالاة في البنيان والإسراف فيه في غير قصد" [٦]. ويشذ في ذلك ما قرره الخليفة عمر بن الخطاب في عدم التوسع في البناء مساحةً وارتفاعًا[٧].

لكن مع التطور الحضاري للدولة الإسلامية، غلبت على البنيان مظاهر كثيرة في بناء الدور والبيوت وبيعها وشرائها وإيجارها، وهذا أمر يرتبط بالاهتمام بملكية الدور التي تمثل مساحة والتعامل والتعرف في هذه المنشآت.

المعنى اللغوي والاصطلاحي للعقار:

العقار: كل ملك ثابت له أصل؛ كالأرض والدار. (ج) عقارات، والعقار الحر، ما كان خالص المالكية يأتي بدخل سنوي دائم يسمى ريعًا[٨].

العقار: ما يعمم جميعه من محمود الصفات، فأفضله ما خلص من الإشراك للراحة من الخصومات والمناظرات، ومما ينتج من العداوات. وما كانت أصوله ملكية سليمة من الغصب والوقف والتحبيس والحرك، وهو (أي العقار) من أفضل الأموال مع العدل الشامل أو الأمن الكامل؛ لأنه يجر مالاً بصناعة وبغير صناعة[٩].

تعريف الملكية العقارية: يقول الكندي: "إنما المال لمن حفظه، وإنما الغنى لمن تمسك به، ولحفظ المال بنيت الحيطان" [١٠]. ويقول الجاحظ: "وإذا لم تربحك تجارة فاعدل عنها إلى غيرها، وخير التجارة ما أربحك" [١١]. وقد اتفق الفقهاء على أن المال إذا كان مما لا يمكن نقله وتحويله من مكان إلى آخر، فإنه يسمى عقارًا[١٢]. فعند الحنفية: "هو ما لا يمكن نقله وتحويله، ولو تتغير صورته وهيئته كالبناء والشجرة" [١٣]. أي إن العقار عند الحنفية لا يشمل إلا الأرضين، وقد انحصر خلاف الحنفية مع المالكية في مفهوم العقار في البناء والشجر؛ فالمالكية يقولون: "إنهما من العقار استقلالاً". والحنفية يقولون: "إنهما منه على سبيل التبعية للأرض"، وأثر هذا الخلاف يظهر في حالة التصرف في البناء أو الشجر دون التصرف في الأرض التي تحمله[١٤]. ترتب على تحويل المال إلى عقار أحكام فقهية؛ مثل حقوق الارتفاق، وهي حق الشرب، وحق المجرى، وحق السيل، وحق المرور، وكذا حقوق الجوار، وهذا ما نوضحه في الأحكام الفقهية للملكية العقارية[١٥].

العوامل المؤثرة في عمارة الدور[١٦] والبيوت[١٧]:

في عهود الإسلام الأولى كانت المباني بسيطة في مواد بنائها؛ حيث استعملت جذوع النخيل والطين في البناء، ومع دخول المسلمين إلى مصر، اندمج المسلمون مع البيئة المصرية، فتأثرت العمارة الإسلامية بعمارة مصر في

العصور السابقة على الإسلام، فظهر الاختلاف في شكل المباني، وبذلك تأثر شكل المباني بالعمارة المحلية وطرق الإنشاء المتوفرة، وكذلك خبرة أهالي البلاد في الإنشاء والعمارة والزخرفة، وأثرت عوامل أخرى في عمارة الدور والبيوت، منها[١٨]:

العوامل المناخية: ساعدت الظروف المناخية على المظهر العام للعمارة الإسلامية، ففي فجر الإسلام أقام الولاة المدن الجديدة على أطراف الصحراء؛ حيث ساعدت البيئة الحارة على توجيه حياة الإنسان إلى الداخل، سواء في المسكن أو في الحي أو في المدينة ككل؛ حتى يتوفر عامل الحماية من العوامل المناخية الحارة[١٩]. وهذا الأمر ساعد على إيجاد تباين كبير بين الفضاء الخارجي الواسع والفراغات المحدودة في الداخل، والتي تتمثل في الساحات العامة والأفنية الداخلية للمباني[٢٠].

كانت علاقة المناخ بالمبنى السكني والطرق المحيطة به علاقة ثانوية في إطار التهوية والإضاءة بوجه عام، حيث كانت هذه العناصر تفتح على الداخل حول فناء يؤمن التهوية والإضاءة الطبيعية لها، إلى جانب إضفاء الهدوء لسكانه، تاركة بذلك الحوائط الخارجية على هذه الطرق صماء في معظمها من الفتحات الصغيرة، خاصة في الدور الأرضي بهدف تأمين الخصوصية إلى جانب الحماية من الأشعة الشمسية المنعكسة [٢١].

العوامل البيئية: تمثل عمارة الدور والبيوت السكنية النسبة الغالبة من المنشآت المعمارية في المدن والقرى بالتصميم المعماري ومواد البناء والعناصر المعمارية الأخرى، وما كان متصلاً بعمارتها من حيث ساكنيها وملاكها، وذلك من حيث التفاعل الاجتماعي والاقتصادي بين أفراد المجتمع المستقر السكني أو حتى غيرهم من القادمين إليه زائرين أو مقيمين[٢٢].

العوامل الاقتصادية: نجد أكثر العوامل المؤثرة في تصميم الدور والبيوت السكنية، نظام الحياة والبيئة التي تنشأ فيها هذه الدور والبيوت، فهناك البيوت التي تقام في (المجتمعات الزراعية)، فتكون هذه الدور والبيوت مركزًا لنشاطات

اقتصادية مختلفة ومتعلقة بالإنتاج الزراعي وتربية الحيوانات[٢٣]. وتكون العائلات التي تعيش في هذه البيئة والتي يتأثر نشاطها الاقتصادي سواء كان زراعيًّا أو رعويًا بطبيعة الزراعة مروية أو ممطرة، وبنوع المحاصيل المنتجة سواء كانت حبوبًا أو ثمارًا، وبذلك يكون هناك اختلاف في النشاط الاقتصادي الزراعي، من حيث المرافق الاقتصادية المختلفة الموجودة بها؛ كالحظائر والمخازن، والمساحات الفارغة، ونسبة البناء المقامة عليها، ووجود الملحقات غير الدائمة؛ مثل الأخصاص والأحظرة والعرائش، ونسبة هذه الملحقات لما هو دائم من مساحة هذه الدور والبيوت[٢٤]. وتختلف الدور والبيوت التي تقام في (المجتمعات الصناعية)؛ حيث تتسم عملية الإنتاج لهذه الدور والبيوت في أماكن معدة لذلك كالورشات والمصانع[٢٥].

العوامل الاجتماعية: تمثل العادات والتقاليد مؤثرًا مهمًّا من أهم المؤثرات التي تشكل النسيج العمراني للعمارة الإسلامية، وكذلك التصميم المعماري للمنشآت بنوعياتها المختلفة، سواء أكانت خاصة أم عامة. فالعمارة تمثل في إيجاز الوعاء العادي الذي يعيش فيه الإنسان، والذي يوفر له حاجاته المادية والروحية، ويلبي الرغبات الفردية والجماعية، وإذا كان الحال كذلك، فإن للعادات والتقاليد تأثيرها المباشر على العمارة التي يسكنها هذا المجتمع أو ذاك[٢٦].

والعادات والتقاليد تكون موروثة، وتنتقل من جيل إلى آخر، يضاف إليها أو تختزل، لكن تبقى حية وباقية تؤكد سمة التقليد، وقد ورث سكان المنطقة العربية كثيرًا من العادات والتقاليد التي ترجع إلى ما قبل العصور الإسلامية، ونلحظ ذلك واضحًا في التراث المصري الذي ما زال محتفظًا بكثير من المظاهر المصرية القديمة. وإذا كان الحال كذلك، فإن الإسلام صاغ حياة المسلمين صياغة خاصة تحبذ آدابًا سلوكية معينة مرتبطة بضوابط وأحكام الدين، وهذه الصياغة مع مرور الزمن أصبحت بحكم العادة تقاليد وعادات، ولكنها ذات توجه إسلامي أصيل، ومن أهم ما وجه إليه الإسلام حفظ

الحرمات، الذي انتهى إلى بلورة خصوصية إسلامية للمسلمين في تخطيط مساكنهم ومنشآتهم الأخرى في إطار الآداب والتعاليم السلوكية الإسلامية(٢٧).

يمر الحيز الفراغي الذي تعيش فيه الأسرة بمراحل اجتماعية مختلفة، حيث تبدأ بزواج أحد أفرادها، والإقامة مع الأسرة، وفيما بعد قد تنفصل الأسرتان عن بعضهما البعض، وبذلك تكون أسرتين، أو ترحل إحدى الأسرتين بعيدًا عن الأخرى(٢٨).

تترك هذه المراحل أثرًا على نمو وعمارة الدور والبيوت التي تعيش فيها الأسرة بإضافة وحدات معمارية من الحجرات أو الغرف، وكذلك المرافق والمنافع الأخرى في المرحلة الثانية من حياتها، ويؤدي هذا إلى تقسيم الدور والبيوت بشكل دائم ومؤقت، فيحدث تعديل معماري آخر(٢٩). وبذلك تنعكس البيئة الاقتصادية والاجتماعية في إنشاء ونمو وتعديل الشكل المعماري للدور والبيوت.

الأحكام الفقهية للملكية العقارية للدور والبيوت:

حدد الإسلام الأسس والقواعد الخاصة بعلاقة الفرد بالمجتمع، فعالجت أحكامه الفقهية هذه العلاقة، ومنها الملكية العقارية للدور والبيوت. فقد أكد الإسلام على الخصوصية في المسكن؛ قال تعالى: (والله جعل لكم من بيوتكم سكنًا) (٣٠). ومن ثم فإن الله تعالى قد جعل من البيوت سكنًا للإنسان يأوي إليها، ويستتر بها.

فتمثل بهذا خصوصية لسكن الإنسان؛ حيث تمنع ضرر كشف ما بداخل الدور والبيوت، وتعرض من بها من النساء لهذا الضرر، وهذا ما تؤكده رواية ابن الحكم، بأن عمر بن الخطاب كتب إلى عمرو بن العاص: "سلام، أما بعد، فإنه بلغني أن خارجة بن حذافة بنى غرفة، ولقد أراد خارجة أن يطلع على عورات جيرانه، فإذا أتاك كتابي هذا فاهدمها إن شاء الله، والسلام"(٣١).

والسترة من أكثر المشاكل المعمارية التي تنشأ عند القسمة، ويذكر ابن الرامي حكمها الفقهي، فيقول: "فإن سكتا عليها ثم دعا أحدهما وأبى الآخر، لم يجبر من أبى منهما، ويقال للآخر: استر على التساوي، فإن اختلفا بعد ذلك صاحب الحظ اليسير إلى أن يجعل من القاعة والبنيان بقدر حظه، وأبى الآخر إلا التساوي في ذلك، فالقول قوله، ويكلف صاحب الحظ اليسير من القاعة والبنيان مثل ما يكلف صاحب الحظ الكثير؛ لأنهما في الأستار متساويان إلى أن يبلغ البنيان السترة". يشير هذا الحكم إلى أن بعض حالات القسمة ينتج عنها معماريًّا كشفٌ للدار، فيكون السعي للسترة بالبناء الذي نظم إنشاءه في الدور والبيوت، مما يعكس الحرص على الخصوصية في الدور والبيوت[٣٢].

تشير الأحكام الفقهية لعمارة الدور والبيوت إلى حالات الملكية المشتركة لهذه الدور، والتي تنشأ بين صاحب الملكية العلوية للدور وصاحب الملكية السفلية لهذه الدور، فعرض ابن الرامي للأحكام التي تنظم هذه العلاقة، فأشار إلى أن الأحكام الفقهية منعت صاحب العلو من أن يبني فوق علوه عناصر أو وحدات معمارية لم تكن منشأة في الأصل، وإنما له فقط إعادة بنائها[٣٣]. وعرض ابن الرامي للأحكام التي تنظم هذه العلاقة، فأشار إلى أن الأحكام الفقهية منعت صاحب العلو من أن يبني فوق علوه عناصر أو وحدات معمارية لم تكن منشأة في الأصل، وإنما له فقط إعادة بنائها[٣٤]. وحدد ابن الرامي أيضًا الأحكام التي تبين حدود التصرف الإنشائي لصاحب السفل في سفليه، فليس لصاحب السفل نقل باب أو فتح كوة إلا بإذن صاحب العلو، وإن كان هناك من حكم بذلك، إن لم يكن يضر، وهو ما جرى العمل به في عهد ابن الرامي[٣٥].

تأتي في إطار الملكية المشتركة للدور الحيطان[٣٦] (الجدار المشترك بين الجيران)[٣٧]. وتمثل الجدر الخارجية حدود المبنى، ومن ثم تبدو أهميتها في تحديد هذه الحدود سواء التي تطل على الطرق أو التي تجاور الجيران، ومن ثم الجدران الخارجية يمكن أن تكون من الأدلة، أو القرائن الدالة على

الملكية في بعض الحالات، وتستند عليها الأحكام التي تفصل في الخصومات المتعلقة بالملكية(٣٨).

يعرض الفرسطائي لبعض الأحكام التي تؤسس أحكام ملكية الجدار المشتركة، فيعرض حالة، فيقول: "إذا أذن الشريك لشريكه أن يبني في الأرض التي اشتركا فيها على أن يكون ما بنى له فيه من الأرض، ولا يعطى له في ذلك عوضًا، فهذا جائز، فإن تم بناؤها صار ما بنى فيه من الأرض له، ولا يكون له فيه شيء، وكل ما بنى من ذلك وأحاطه مما يمكنه الانتفاع به فهو له، وما لا يمكن الانتفاع به فلا يكون له فيه شيء، إلا إن قصد إليه فأعطاه بغير الشرط"(٣٩). فهذه الحالة تعطي الشريك الإذن ببناء الأرض دون أي عوض أو شرط، فصارت ملكية الأرض والبناء لمن بنى، وهذا الأمر يفسر ما يرد في ثنايا الأحكام من أن بناء بعض الدور لمالكها دون الأرض(٤٠). وهذا ما يؤكده ابن مازه (٤١) بقوله: "إن له أن ينقص الحاجز، وليس لشريكه أن يمنع، فلو جوزنا هدم الحائط الذي لهما لبقيت جذوعه غير محمولة على شيء".

عرض الكندي(٤٢) أحكامًا خاصة بتحديد ملكية الجدار، فيذكر أنه "إذا كان جدار بين منزلين غماء (سقف خفيف) عليه لمن يكون هذا الجدار؟ لصاحب الغماء أم يكون الجدار بين المنزلين لصاحبهما. قال معي: إنه قيل إن الجدار إذا كان بين المنزلين، ولم يعرف لمن هو أنه لهما بالحكم، ومعي أنه قيل يترك بحاله حتى يصبح عليه أحدهما بيته(٤٣).

يعكس هذا الحكم صورة معمارية معينة يكون فيها جدار بين منزلين، وقد وضع سقف أحد المنزلين على الجدار دون الآخر، وهذه الحالة تعني أن هذا الجدار استخدم كساتر فقط للمنزل، الذي لم يكن له سقف عليه، وأن هذا المنزل كانت الوحدة المعمارية المجاورة له غير مسقوفة(٤٤).

انعكست ملكية الجدار المشترك في الوثائق الرسمية التي تؤكد هذه الملكية المشتركة، ومثال ذلك وثيقة من أوراق البردي مؤرخة بشهر ذي الحجة من سنة ٢٤٨هـ/ ٨٦٢م(٤٥)، باتفاق خاص بحائط مملوك لشخصين، والوثيقة

عبارة عن ٢٣ سطرًا. ومكان الوثيقة مدينة أشمون، ففي السطور (٣، ٤، ٥، ٦، ٧) إقرار بنصفية الجدار٣- أقرا الحسين بن صلح الزجاج وقامة (٤) ابنة إدريس الساكني مدينة أشمون ٥- أن الحايط الذي بحري منزل الحسين بن صلح ٦- وقبلي منزل قامه ابنة إدريس ٧- فيما بينهما بنصفين ليس لأحد. وفي السطور (٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢) إقرار من الحسين بن صلح بترميم الجدار ٨- منها أن يمنع صاحبه من وضع خشبة ٩- أو جريدة على هذا الحائط ولهما ١٠- التخارج كل حقه ومتى أصاب ١١- هذا الحايط عدم أو استرم فعلى ١٢- الحسين بن صلح بناه وترحمه من ماله.

تنظم الأحكام الفقهية العلاقة بين الملكيات الخاصة الكاملة للدور بين الدور المشاركة والمجاورة لها، ويأتي في هذا السياق ما يذكره ابن الرامي[٤٦] من أنه: "إذا كانت دار بين رجلين لأحدهما دار فلاصقها، فأراد أن يفتح في المشتركة بابًا يدخل منه إلى داره، فللشريك منعه لشركته في موضع الفتح، قال المعلم محمد: قال ابن المواز: ولو فتح في حائط دار نفسه ليدخل منه في دار الشريك، لم أرَ بأسًا، وكذلك له. قال المعلم محمد: وهذا قول حسن؛ لأن الحائط الذي يفتح فيه الباب من أملاك داره، التي لا شريك معه فيها، فبأي حجة فيه الباب، فإذا لم يكن له في الحائط شيء فلا يمنعه، إلا أن يتبين ضرر من أجل فتح ذلك، فيمنع عندي، وليس له نص، وإنما هو قياس على ما نعلمه من النظائر".

يوضح هذا الحكم أن وجود الباب بين دارين بهذا الأسلوب، يعني اشتراك الجار في ملكية الدار المجاورة، كما أنه يشير إلى أن وجود باب بين دارين لا يعني بالضرورة ملكيتها لشخص واحد، بل إنه يحتمل أن تكون الدار التي فتح الباب إليها شركة بين اثنين، وحق لصاحب هذا الباب فتحه لاشتراكه في الملكية[٤٧].

نظمت الأحكام الفقهية للملكية العقارية إنشاء الآبار في الدور والبيوت، بحيث لا يؤثر بعضها على بعض، خاصة في الدور والبيوت المتجاورة؛ فهناك

من الأحكام ما منع إنشاء البئر إن كان إنشاؤها ينزف بئر الدار المجاورة، وهناك من الأحكام ما سمح بإنشاء بئر مجاورة لبئر دار أخرى، وإذا كان حفر البئر يضر بحيطان الجار يمنع، وكذلك إذا كان حفرها يؤثر على بناء ماجل[٤٨] في الدار المجاورة يمنع، بل وأمر الفقهاء صاحبها بردم البئر المحفورة، وركزه بالفرشة لئلا ينعقد الردم، ولا يعيد ردمها بغير ركز[٤٩].

تتعرض الأحكام الفقهية للملكية العقارية لما يتصل بعد السكنى إلى مشاكل تتصل بالترميم والتعديل المعماري في إطار تغير الملكية العقارية بالبيع أو الشراء. وقد عرض ابن الرامي لأحكام الفقهاء التي تنتظم التعامل في بيع الدور والبيوت وشرائها، وذكر عيوب الدار وصنفها في ثلاثة مستويات: عيوب يسيرة، وعيوب متوسطة، وعيوب كثيرة. وذكر أن العيوب اليسيرة لا تحط الثمن، أما العيوب المتوسطة فتحط ثمنها بنسبة يسيرة، أما العيوب الكثيرة فإنها تحط الثمن بنسبة أكبر، بل إنها أدعى لرد البيع كله[٥٠].

في إطار ما ذكر ابن الرامي عن العيوب البسيطة يتضح أن هذه العيوب تتمثل في "تغشيش التلييس[٥١] في الحيطان، والثقب والتحفير اليسير أو ما يشبه هذا، فهذا لا يرجع بقيمته، ولا ترد الدار به، وقال بعض الفقهاء كالشرافة" [٥٢]. ويكشف هذا النص عن ما قد يحدث في أثناء عملية إنشاء الدور من عمليات غش في البناء، تتمثل في تغشيش ملاط الحائط، وإنشاء السقف، واستخدام مواد دون المستوى المطلوب في إنشائها، وهو ما يكشف أيضًا عن وجود معايير ومقاييس في مجال الإنشاء والعمارة، كأن يتم في إطار تمييز الجيد من المغشوش، وإن مستوى الإنشاء في إطار هذه المعايير اعتبر في حالات بيع الدور وشرائها[٥٣].

أما العيوب المتوسطة؛ فتتمثل في الصدع والميل اليسير، الذي لا يُخشى منه سقوط الجدار. "وتهور البئر الذي لا يخشى منه انهدام البئر، والتدعيم الذي يكون في الحائط تبطينًا عيب أيضًا في الحائط متوسط، أو كسر الماجل إذا كان كسرًا يرجى إصلاحه، والمطمور المهجور الذي يرجى

صلاحها، والكوة التي يكشف منها على الدار عيب فيها إذا كانت ترجى أن تستر بالبناء من الدار المكشوفة، وتعفن اللوح في السقف والقصب إذا تعفن أيضًا عيب، وتعفن رؤوس الخشب أيضًا كذلك عيب متوسط، وتهدم القنوات التي في الدور، والمطامير التي تردم في الدور من غير ركز عيب، والبناء بالطوب والطابية، وتلييس الحيطان بالبغلي والعمل عليه بالجير والجبس وعمل الأكحال[٥٤]. في قاعة الدار وما أشبه ذلك كله عيوب متوسطة" [٥٥].

يشير هذا النص إلى ما قد يحدث من ترميم الآبار والمواجل وغيرها، وأيضًا يوضح ما قد يحدث لبعض الجدران من تدعيم بتبطينها بالحجر، وهو أسلوب من أساليب الترميم التي اتبعت لإطالة عمر الجدران وزيادة تحملها، كما اعتبر استخدام الأكحال في قاعة الدار من عيوب البناء، والأكحال هي طبقة من المونة تستخدم كطبقة عليا في السقوف، واستخدامها في الأرضيات بدلاً عن مواد أخرى كانت تستخدم في فرش الأرضيات؛ كالحجر أو غيره من المواد المتينة القوية – يُعد عيبًا متوسطًا – كما أشار ابن الرامي[٥٦].

نجد ذلك في وثيقة مفصلة من وثائق الجينزا مؤرخة بشهر شعبان من سنة ٤٨١هـ/ ١٠٨٨م[٥٧] في السطر (٦): ٦- اشترى هرون بن خليف بن هرون اليهودي العطار من خليف بن عبيد بن علي بن خليف الامامشاطي ٧- جميع هذه الدار الموصوفة المحدودة في هذا الكتاب بجميع حقوقها كلها وحدودها وأرضها وبنائها وسفلها وعلوها هو علو منها ٨- وبئرها وبستانها وبراحها وبيوتها وقبوها اللطيف الذي سفل البيت المذكور ومرافقها ومسايلها في حقوقها وكل قليل وكثير. ونصل إلى السطر (١٩) حيث يذكر عيوب الدار: ١٩- وإن لهذا المشترى غرفًا خشنة في الجدار القبلي من علو بيت البئر والانتفاع به كيف شاء وعرفا ذلك كله معرفة صحيحة وتبين لهما ذلك عنده عقده. ويقر الشاري بما في عيوب في الدار وموافقته عليها في السطرين (٢٤، ٢٥): ٢٤- شهد بذلك في تاريخه وقد وقف المتبايعان على عيوب هذه الدار المبيعة وتشقيق جدرانها وقدم بنائها وتكسير أخشابها ٢٥- وفساد سقوفها ووقع

البيع بينهما على ذلك كله، ولم يبق لهذا المشتري على هذا البائع رجوع بسبب عيب في هذه الدار المذكورة بوجه ولا سبب.

ويذكر ابن الرامي العيوب الكبيرة، والتي تتمثل في قناة تشق الدار "أو تشق تحت بعض حيطانها أو مع حائطها من خلفها، تضر بها ضررًا بينًا، أو بئر لا يُرجى إصلاحها، أو ماجل لا يُرجى صلاحه، أو كوة لا يمكن التستر منها، ووقوع الحائط الكبير الذي يعم أكثر الدار، والدخان يؤذي من يسكن الدار، والرائحة القبيحة تكون في دور جيرانه، فتصل إليها من القنوات، يكون خلف البيت يهز الحائط، ويمنع النوم أو شيء يملك أعلاها أو أسفلها، كل ذلك عيوب توجب الرد إذا لم تكن تشترط مع المشترى، وقد نزل بعضها عندنا ففسخ البيع بها" (٥٨).

يشير النص إلى بعض العناصر المعمارية التي تفسد قبل غيرها ربما يمكن إصلاحها كالبئر والماجل، وأيضًا يشير النص إلى أن ضرر الدخان والرائحة الكريهة كان من العيوب الكبيرة التي تقلل إلى حد كبير من قيمة الدار (٥٩).

من الناحية الحضارية، فإن تحديد هذه العيوب بمستوياتها واعتبارها في صدور أحكام الفقهاء التي تنظم معاملات التبايع والشراء للدور له دلالته، فهذا من جهة يوضح المعايير التي يجب أن تتبع في الإنشاء، من منطق أن الالتزام بهذه المعايير يساعد على متانة البناء وإتقانه، ويساعد بالتالي على تحقيق المنفعة المستمرة باستخدام المنشآت أطول مدة ممكنة، كما أنه يحقق الفائدة أيضًا عند بيع هذا البناء لسبب أو لآخر، وكل هذه الفوائد كانت لتدفع إلى الاهتمام بمراقبة الإنشاء واستخدام أفضل المواد عند الإنشاء(٦٠).

مواد البناء:

من العوامل المؤثرة في عمارة الدور والبيوت مواد البناء؛ حيث تبني الدور والبيوت بما يتوفر من مواد بنائية في البيئة التي تنشأ بها؛ حيث تتمكن هذه

المواد في متانتها ومواصفاتها المعمارية، ومن هذه المواد: الطين والحجر والخشب، والتي تؤثر في التخطيط السكني للدور والبيوت[٦١].

الطوب: تحكمت ظروف البيئة في صناعة البناء في مصر، فنجد أن كثيرًا من بناء الدور والبيوت بني من الطوب اللبن الذي ظهرت صناعته في مصر منذ فجر التاريخ[٦٢]. وكانت بيوت الفسطاط مبنية بالبوص والطين، وتطورت البيوت في العصر الطولوني؛ فقد شيدت جدرانها بالآجر على نحو ما كشفت عنه الحفائر بالفسطاط[٦٣].

تشير الحفائر إلى أن معظم الدور والبيوت في الفسطاط كانت مبنية بالطوب وبالدبش وبالمونة والطين أو الطين المخلوط بالجير[٦٤]. أما الجدران فكانت تستخدم فيها مؤنة الطين والجير، حيث إن سمك جدارها كان ذراعان بذراع البناء، وهذا لا يتأتى إلا باستعمال الطوب اللبن، وقد أدى شيوع استخدامه كمادة لبناء الدور في تلك الفترة المبكرة إلى سرعة تهدم تلك الدور واختفائها، كما أن الدور التي أنشئت في مدينة العسكر بعد ذلك اندثرت هي الأخرى، حتى إن السري بن الحكم (٢٠٠- ٢٠٥هـ/ ٨١٥- ٨٢٠م) أذن للناس بالبناء في العسكر مرة ثانية[٦٥]. فامتدت عمارتها حتى اتصلت بالفسطاط[٦٦]. إلا أن ذلك لم يمنع جوهر الصقلي عند بنائه لسور مدينة القاهرة من استخدام الطوب اللبن، والذي بلغ عرض جداره عدة أذرع[٦٧].

تطورت حركة البناء في مصر الإسلامية، فاستخدم الطوب المحروق أو الأحمر في بناء الدور والبيوت، وتدل أوراق البردي التي عثر عليها في الفيوم والأشمونين وغيرهما من المدن على قيام مصانع للطوب الأحمر، وإقامة قمائن تمهيدًا لحرقها[٦٨].

شهدت مصر في العصر العباسي نهضة كبيرة في تشييد الدور والبيوت، فكانت تبنى بالآجر، وقد بلغت العسكر من المباني والمنشآت حتى صارت مدينة ذات محال وأسواق ودور عظيمة، ويقول المقريزي[٦٩]: "ونشطت العمارة في العسكر إلى أبعد حد". ولأول مرة في مصر الإسلامية تبنى أعمدة المساجد

من الطوب الأحمر كان في مسجد أحمد بن طولون، بعد أن كانت أعمدة المساجد تؤخذ من قبل من أعمدة الآثار القديمة ومن الكنائس(٧٠).

وانتشرت فى العصر الفاطمي حرفة الطوابين وصناعة الطوب الأحمر أو الآجر، وكان هؤلاء الطوابون يعملون على إقامة أقمنة الطوب وحرقها، ويشير إلى ذلك المقريزي عند حديثه عن بركة البرطلي(٧١)، والتي عرفت ببركة الطوابين لكثرة ما كان يعمل فيها من الطوب، ويذكر المقريزي(٧٢): "أنه لما كثرت المباني والعمائر في حارة البيازرة، أمر الوزير المأمون بعمل الأقمنة لحريق الطوب على شاطئ الخليج، وكانت غالبية الدور والقصور الفاطمية تبنى من الآجر أو القرميد(٧٣) أو الحجارة.

الحجر: وجدت المحاجر في شمال مصر بالقرب من الإسكندرية، كما وجدت في نواحي الفيوم وبالقرب من البهنسا والأقصر وأسوان، حيث تقطع الأحجار هناك وتحمل عبر النيل بالمراكب إلى حيث يتم استخدامها في أعمال البناء، وليس هناك شك في أن تلال المقطم كانت أيضًا من المناطق الشهيرة التي يقطع من محاجرها الحجر الجيري ناصع البياض، والتي مهر المصريون في استغلالها ونحتها، كما تدل على ذلك تلك الآثار الباقية من الأديرة التي عثر عليها باويط(٧٤).

كما تشير المصادر التاريخية إلى تقدم عمارة المباني في الفسطاط، واستخدام الحجارة والأعمدة الرخامية التي كانت تؤخذ من مبانٍ قديمة؛ حيث تم استخدامها في الدور، مثل دار عبد الرحمن الفهري التي جعلها "تدور بعمد رخام، وجعل قاعدتها مستديرة، لم يجعل فوقها بناء" (٧٥). وقد شاع استخدام الأحجار في البناء في مصر في عصر الولاة، حيث كان المصريون يقتطعونها من تلال المقطم، وظلوا يستخدمونها حتى أيام الفاطميين، ويصف ابن حوقل هذه المحاجر بالمقطم فيقول(٧٦): "وفي المقطم مقاطع حجارة بيض خشنة، تنشر كما ينشر الخشب". وقد عرف المصريون كيف يستخدمون مثل هذه الأحجار في تزيين المباني والعمائر في الفسطاط والقاهرة.

كلك استخدم المصريون حجر السماق الأحمر الذي كان يؤتى به من محاجر أسوان إلى الفسطاط؛ حيث يتم استخدامه، ويشير بتلر إلى المرمر الثمين المستخدم في تزيين العمائر بالفسطاط والإسكندرية وغيرها من المدن المصرية(٧٧). وتشهد التحسينات والزيادات التي أدخلت على جامع عمرو بن العاص في العصر العباسي مدى استخدام البنائين لهذه الأنواع من الأحجار والرخام، ففي ولاية صالح بن علي على مصر عام ١٣٢هـ/ ٧٤٩م عمل على زيادة مؤخرة الجامع، فكانت أربعة أساطين أو أعمدة من الرخام(٧٨).

ويصف عبد اللطيف البغدادي المباني التي أقيمت أيام الفاطميين التى كان يستخدم فيها الآجر والأحجار بقوله(٧٩): "ويبنون بالحجر النحيت والطوب الأحمر وهو الآجر في شكل طوبهم على نصف طوب العراق".

ومما يدل على شهرة مصر بصناعة الرخام في العصر الفاطمي كثرة استعمالهم له في قصورهم، وأنهم كانوا ينحتون منه الشيء الكثير، ويعملون على اختزانه، فقد ذكر المقريزي أنه لما أراد أحد المماليك تشييد بناء عثر على مغارة كبيرة تحت الأرض، وعندما فتحوها لم يجدوا بها سوى رخام كثير، وكان من جملة الذخائر والتحف الفاطمية(٨٠).

الزخارف الجصية للجدران:

كان المصريون يبيضون جدران الدور من الداخل بالجير الخالص والجير المخلوط بالرمل أو الجص، وقد يضيفون إليه التبن، وأما الطين المخلوط بالتبن، فقد كان يستعمل في بيوت الفقراء، وقد تميزت العمارة الطولونية بالزخارف الجصية للجدران، وكشفت الحفائر عن قيام الصناع والنقاشين بعمل تلك الزخارف من الجص الخالص، وزخارف أخرى كان يتحد فيها الجص بالآجر(٨١).

تشبه هذه الزخارف الجصية التي عثر على نماذج عديدة منها في دور الفسطاط أو القطائع، تلك الزخارف التي كانت سائدة بسامراء في العراق(٨٢). وقد تبين من حفريات الفسطاط أن صناعة الجص في مصر كانت منتشرة في

عصر الطولونيين، وأن الزخارف الجصية كانت بسيطة[٨٣]. ولم يستخدم في الزخرفة غير لونين، لون الطوب الأحمر الداكن، والأبيض الجصي، وذلك لسهولة العمل لدى المزخرفين للدور والقصور[٨٤].

كذلك هناك مجموعة من الشبابيك الجصية المفرغة بأنواع الزخارف النباتية من العصر الطولوني، تدل على تقدم صناعة الجص، ويحتفظ المتحف القبطي بنموذج من الجص للزخرفة النباتية من الطراز الطولوني[٨٥]. كما يحتفظ متحف الفن الإسلامي بألواح ونماذج أخرى مصنوعة من الجص، عليها زخارف نباتية من أوراق وثمار، وهو ما عرف بزخارف التوريق[٨٦].

كان للكتابات الأثرية على الجص وغيرها من المواد أثر كبير في ازدهار العمارة، وفي معرفة أسماء صانعيها، ومعرفة الملكية العقارية لأصحاب الدور، وقد ورد في إحدى هذه الكتابات المؤرخة بسنة ٢٣٩هـ/ ٨٥٣م ما نصه: "إن هذه الدار ملك ليزيد الدباغ" [٨٧].

أوضح ابن سعيد اهتمام الفاطميين بزخرفة الدور والقصور ودهانتها؛ حيث قال: "وأبصرت في قصورهم حيطانًا عليها طاقات عديدة من الكلس والجبس، ذكر لي أنهم كانوا يجددون تبييضها في كل سنة" [٨٨]. ويحتفظ متحف الفن الإسلامي بواحدة من النوافذ الجصية المنقولة من جامع الصالح طلائع سنة ٥٥٥هـ/ ١١٦٠م، ويظهر فيه الكتابات الكوفية والزخرفية بالفروع النباتية المتداخلة والمتشابكة[٨٩]. انظر اللوحة رقم (١).

كانت بعض الكتابات الأثرية المنقوشة على العمارة الفاطمية تعبر عن عقيدة الفاطميين ومذهبهم، وقد أورد المقريزي نصًّا لهذه الكتابات التي كتبت على باب النصر: "لا إله إلا الله محمد رسول الله، وعلى ولي الله، صلوات الله عليهما" [٩٠].

الخشب: نشطت حركة العمارة وازداد الطلب على الحرفيين، وخاصة النجاريين، وظهر التأثير الحضاري الآسيوي في صناعة فيما قام به الصناع باستخدامهم الأخشاب في مبانيهم، وفي عمل السقوف والأبواب، وأشرطة

الكتابة التاريخية الكوفية أو الزخرفية، ويتجلى ذلك في التأثير في طابع العصر الطولوني وتصنيع الأخشاب ذات الكتابات تحت السقف بأعلى الجدران، وما حفرته أيدي الصناع من كتابة عليها، وقد نقشت هذه الحروف بارزة في الألواح الخشبية(٩١).

كما يعد عصر الطولونيين مرحلة انتقال من الطراز القبطي في صناعة الخشب إلى الطراز الإسلامي البحت، حيث تأثر الطولونيون كثيرًا بالفن العراقي في سامراء(٩٢). انظر اللوحة رقم (٢).

وامتد التأثير العراقي إلى العصر الإخشيدي، ويبدو ذلك من القطع الخشبية التي صنعت في العصر الإخشيدي، وكانت تطورًا للأساليب المعروفة في عصر الطولونيين، حيث استطاع النجارون والحفارون في الفسطاط وغيرها من المدن المصرية، أن يجعلوا الحفر على الخشب أكثر عمقًا، والزخرفة أكثر تجسيمًا(٩٣).

قام النجارون بخرط وحفر القطع الخشبية التي كان يزين بها الدور والبيوت في الفسطاط بوحداتها المعمارية، وقد زخرفوها على شكل أشرطة وإزارات وحشوات، وكان بعضها مزخرفًا بالحفر أو بالألوان الذهبية أو بهما معًا(٩٤). ويضم متحف الفن الإسلامي بالقاهرة قطعًا من الخشب لا حصر لها، وقد تم زخرفتها بزخارف نباتية من طراز سامراء(٩٥).

كانت الألواح الخشبية الصغيرة وطريقة الحفر عليها بالخط الكوفي من أهم سمات أو مظاهر النجارة في العصرين الطولوني والإخشيدي، وكانت هذه الألواح تستخدم في تسجيل ملكية الأفراد عليها من دور وبيوت، وهذه اللوحات كانت تثبت على الأبنية إشهارًا لملكيتها، وقد عثر على أمثلة كثيرة منها في حفائر الفسطاط؛ كالنموذج الآتي:

لوحة من أصل غير معروف مكتوب عليها بالخط الكوفي البسيط: "... محمد بن موسى بن علي ... لعلوي سهما نصفين من رزق الله وعطائه....)(٩٦).

وتشتمل على كل ألقاب المالك، وتميز بحروف أو كتابة عتيقة وغليظة إلى حد ما. وطريقة الكتابة والخط يعود إلى نهاية القرن ٣هـ/ ٩م.

قد بلغت هذه الصناعة قدرًا كبيرًا من الأصالة والعمق، فقد استمرت تقاليدها، وظهرت بصورة واضحة في العصر الفاطمي، ويظهر ذلك جليًّا في باب جامع الحاكم بأمر الله أن أكثر التربيعات به تزينها زخارف نباتية عميقة الحفر، وظاهر فيها تأثير الصناعة الطولونية[٩٧].

أتاحت بعض حسابات التجار اليهود بالفسطاط عن طريق وثائق الجينزا في العصر الفاطمي التعرف على أسعار بعض مواد البناء؛ ففي وثيقة ترجع إلى سنة ٤٣١هـ/ ١٠٣٩م، يذكر فيها أن تكلفة ستة آلاف طوبة بعشرين درهمًا. وفي وثيقة ترجع إلى سنة ٤٣١هـ/ ١٠٣٩م أن عدد إحدى عشرة حجرة تكلف دينارين ونصف دينار. أما عن الأعمدة التي كانت تستخدم في التزيين، فكانت تكلفة عمود أبيض كبير اثنا عشر دينارًا إلا ربعًا. أما الأخشاب، فيذكر أن تكلفة ثماني عشرة شجرة مع تكاليف النقل كانت تساوي ثلاثة وعشرين دينارًا، وعن المسامير، فمن خلال وثائق ترجع لسنة ٤٣٠هـ/ ١٠٣٨م، فكانت تباع بالوزن، فخمسة أرطال تكلف أحد عشر درهمًا، ووثيقة أخرى درهمين، ووثيقة ثالثة أحد عشر رطلاً تكلف أربعة وعشرين درهمًا[٩٨].

البناءون:

أنواع حرف[٩٩] البنائين:

يعرف ابن خلدون البناء بالهندام، ولديه نظرة عند البناء لما يظهر التزيين والتنميق[١٠٠]، الذي يقوم بإبداعه الحرفيون من البنائين، وقد تعددت أنواع حرف البنائين، فكان منها:

الطوَّاب: هو الذي يقوم بصناعة الطوب اللبن من الطين، وصبه في قوالب، ليقام بها الجدران ملصقًا بعضها إلى بعض بالطين والكلس، الذي يعقد ويلتحم كأنها جسم واحد، ومنها البناء بالتراب، ويسمى بالطابية[١٠١]. وقد أشار

ابن خلدون إلى طريقة عملها، ومنها أيضًا لطي الآبار وآجر آخر للسطوح، وآخر للأفران(١٠٢).

الرقاصون: وهم مساعدو العمال أو الفعلة، وكانوا يساعدون البنائين في عملهم(١٠٣).

الحجارون: وهم العاملون بالمحاجر، الذين يقومون بقطع الحجارة ونقلها، وترتبط حرفة القطاعين بأعمال الحجارين واللماسين(١٠٤)، وهم الذين يقومون بقطع حجارة البناء(١٠٥).

النحاتون: وهم من يقومون بنحت الأحجار وحفرها، فكانوا ينحتون الأعمدة(١٠٦).

النقارون: وهم من ينقرون الحجر لتسويته وتشكيله، وما يتصل عمله بالبناء والنحت(١٠٧).

المبيضون: وهم من يحترفون طلاء الجدران(١٠٨).

الدهان: وهو الذي يدهن ويطلي بالدهان الجدران والأسقف أو أدوات أو آنية أو غيرها، ومنهم من كان يزاول عمل الخطاط خصوصًا فيما يتعلق بالكتابة على الحوائط بمقاس كبير، أي فيما يدخل في عمل الخطاط(١٠٩).

النجارون: هم الذين يؤدون معظم الصناعات الخشبية في البنايات، والنشارون: هم الذين يقومون بإعداد اللوازق الخشبية قبل عمل النجارين (يقطع خشب الأشجار إلى قطع مطلوبة في موقع البناء)، وصانعو أقفال الأبواب، الذين كانت لهم أهمية خاصة، والذين كانت "سلامة ممتلكاتهم وحماية نسائهم" تعتمد عليهم(١١٠).

أدى استقرار العرب بين سكان البلاد المفتوحة الذين ورثوا التقاليد العريقة لحضارتهم القديمة إلى تعايشهم مع طرق أخرى في الحياة، وإلى إعادة صياغة التقاليد، وأخذت الطبقات الراقية من المجتمع العربي في مصر إلى الأخذ بنموذج الحضارات المحلية القديمة، خاصةً في سكنى الدور والبيوت(١١١).

كما توجد وثائق طولونية تدل على استقرار فريق من العرب في بعض مدن مصر واستيطانهم الحياة المدنية، فالوثيقة رقم ٣٨ لسنة ٢٥٩هـ من مجموعة جروهمان تظهر أن بطونًا من قريش كانت تقيم في مدينة أشمون، وكانت بعض البطون الأخرى تسكن أعمال الأشمونيين(١١٢).

أدى البناء دورًا مهمًّا في مجال العمارة، فالبناءون هم الذين يشيدون المباني المعمارية، وكان كل الذين يقومون ببناء العمارة في مصر من معماريين وبنائين من أهالي البلاد، من الأقباط، أو من العمال الوافدين إلى مصر من الأمصار الإسلامية الأخرى.

فقد ورث البناؤون في مصر الإسلامية التقاليد الفنية المعمارية للحضارة المصرية، بل إنهم طوروا في مهنتهم من حيث الفن والصناعة، وأضافوا إليها من تجاربهم وخبراتهم، وروح مجتمعهم ودينهم الجديد، وقد استطاعوا بفضل ذلك كله أن يصلوا إلى مستوى رفيع من المهارة وإتقان الصنعة، وأن يحققوا إنتاجًا معماريًّا ضخمًا على جانب كبير من الجودة والجمال(١١٣).

مما يدل على مهارة المصريين وشهرتهم في صناعة البناء، أنه لم يقتصر استخدامهم في بناء الدور في الفسطاط والمدن المصرية، فقط، بل كانوا يستخدمون في بناء المباني المعمارية خارج البلاد، وفي العصر الأموي، ويتضح ذلك فيما أشارت إليه أوراق البردي العربية، ففي كتاب قرة بن شريك والي مصر (٩٠- ٩٦هـ) إلى صاحب كورة أشقوة، نراه يحدد أجر أحد العمال بجامع دمشق لمدة ستة أشهر(١١٤). وفي كتاب آخر يطلب الوالي نفسه عدة عمال من أماكن مختلفة؛ للعمل في تشييد قصر الخليفة الوليد بن عبد الملك، وقد ورد في كتاب آخر من قرة بن شريك ما شمل المصروفات التي تم إنفاقها على أربعين من الصناع المهرة الذين استخدموا في بناء جامع دمشق، وقد حفلت أوراق البردي العربية بكتب كثيرة تختص بالصرف على العمال الذين كانوا يعملون في بيت المقدس ودمشق(١١٥).

كما يشير ديماند إلى مشاركة كثير من البنائين والصناع المصريين ابان العصر العباسي للعمل في عمارة كل من بيت المقدس ودمشق وبلاد الحجاز، حيث اتبع العباسيون نقل الصناع والبنائين، كما كان يفعل الأمويون، وذلك من مختلف الأقاليم(١١٦).

كذلك يذكر المقدسي أن الخليفة المهدي طلب من واليه على مصر أن يحمل من الصناع في البحر إلى جدة لإعادة بناء المسجد الحرام، بقوله: "وحمل إليها صناع الشام ومصر" (١١٧).

كان من أهم أسباب تقدم وتطوير الصناعات المعمارية في العصر الطولوني هو الإقبال على طلب ما تصنعه أيدي الحرفيين من البنائين من جانب الدولة وسائر أفراد الشعب، فكان ذلك حافزًا لهم على تطوير صناعتهم، وإقبالهم على المزيد من التعليم واكتساب المهارات، ونالت فئة البنائين رعاية الحكام، مثال ذلك ما حدث في عهد أحمد بن طولون، أنه كان يشرف بنفسه على الصناع من البنائين وغيرهم في تنفيذ المنشآت المعمارية، ويذكر البلوي أنه كان يباكر الصناع في السحر حين يخرجون من منازلهم في كل يوم إلى مواقع العمل، وكان يجزل لهم العطاء(١١٨).

يبدو أنه كان من العرف أن يعمل الصانع في البناء طوال اليوم بلا انقطاع، وقد استمر هذا النظام سائدًا حتى زمن أحمد بن طولون الذي حدد ساعة انتهاء عمل صانع البناء بوقت العصر. واستمر هذا النظام، فيقول المقريزي: "ورأى أحمد بن طولون الصناع يبنون في الجامع عند العشاء، وكان في شهر رمضان، فقال: متى يشتري هؤلاء الضعفاء إفطارًا لعيالهم وأولادهم؟ اصرفوهم العصر، فصارت سنة إلى اليوم بمصر" (١١٩).

ومن بين أسباب تقدم فن العمارة وأساليب البناء في العصر الطولوني استخدام المهندسين لعمل الرسومات الهندسية والنماذج المجسمة للمنشآت المعمارية(١٢٠).

شجع الفاطميون المهندسين والصناع من أهل الذمة المصريين[١٢١]، وأيضًا المهندسين المسلمين، مما كان لهم دور مهم في تطوير أساليب العمارة في العصر الفاطمي، ومن أشهر هؤلاء المهندسين أبو الحسن علي بن يونس عالم الرياضيات والفلك المشهور في العصر الفاطمي[١٢٢].

وفي العصر الفاطمي أيضا كان التخطيط يسبق البناء، حيث كان يحضر المهندسون المفوضون بالعمل إلى الأرض كما يذكر عبد اللطيف البغدادي، فيقسمها المهندس في ذهنه، ويرتبها بحيث يمكن الاستفادة بالأجزاء والمساحات الموجودة في هذه الأرض، فيتم تعميرها وإقامة المباني عليها[١٢٣]. ومما لا شك فيه أن حركة المعمار في مصر شهدت نشاطًا فائقًا بعد مجيء الفاطميين، واتخاذهم القاهرة مقرًّا لخلافتهم.

أجور البنائين:

أما عن الأجور، فمن الطبيعي ألا تحرر عقود عند الاتفاق على كراء عامل، على أنه في بعض الحالات، وخاصة حين يكون الاتفاق لمدة طويلة، وتصحب عملية الكراء ظروف خاصة، يوقع عقد، وقد احتفظت أوراق البردي العربية وجنيزة[١٢٤] الفسطاط بقطع من مسودة، وقطع من عقود. وقد ورد لفظ أجير في عقد بيع مؤرخ في رجب سنة ٤٨٨ هـ/ ١٠٩٥م، وكان اسم البائع ثيدرس بن كيل بن هلستوس الأجير" [١٢٥].

ومن المعروف أن أجور الحرفيين كانت تختلف من مهنة إلى أخرى، ومن مكان لآخر، وكان بعض هذه الأجور أحيانًا يدفع نقدًا، وبعضهم الآخر يدفعه أصحاب العمل عينًا لهؤلاء الحرفيين، وذلك منذ العصر البيزنطي، فقد ورد في إحدى أوراق البردي اليونانية أن عمال صناعة الطوب في إكسير نخوس (البهنسا) استلموا أجرهم، وقدره اثنتا عشرة كيلة قمحًا[١٢٦]. هذه كانت أجور الحرفيين وظروف عملهم في مصر قبل الفتح الإسلامي.

وقد انقسم أصحاب الصنعة الذين يعملون بأبدانهم وأدواتهم إلى نوعين، فهناك من يشتغل بأجرته مثل الصناع في أنواع كثير من الحرف، أو بسبب طبيعة حرفهم كالبنائين والنجارين والحدادين وغيرهم من العاملين في مجال البناء(١٢٧).

وتمدنا أوراق البردي ببعض المعلومات عن أجور العاملين في مجال صناعة البناء من البنائين، ففي بردية من القرن الثالث أو الرابع الهجريين (التاسع أو العاشر الميلادي) خاصة بصناع رقم (٣٨٦)، وتخص نفقة تجديد بناء بيت:

١- بسم الله الرحمن الرحيم الذي لزم البيت الذي
٢- لمسجد عيشونة في أبو مرواح على الحيط الكبير
٣- النقاطين نصف دينار
٤- والبنا في أول يوم بنائين وستة رقاصين معهم
٥- ونصف رقاص أجرة البنائين ستة الدراهم وغداهم
٦- درهم واحد وغدا ستة رقاصين درهم ونصف
٧- اليو[م] الـ[ثاني م]ـثله [و] اليـ[ـوم الـ[ـث]ـلث مثله(١٢٨).

توضح هذه البردية أن أجرة البناء بلغت حوالي درهم ونصف درهم في اليوم مع طعام الغداء، وتقدر بنصف درهم، وأجرة العامل في البناء مع غدائه، كانت حوالي ثلاثة أرباع درهم في اليوم.

يلاحظ من سياق النص أن البناء وحده هو الذي كان يتناول أجرًا ومعه الغداء، أما الرقاصون فيعطى لهم الأكل فقط الذي قد يشاركهم الصبيان.

هناك بردية أخرى لحساب نقود دفعت إلى عدة أشخاص نصها في تسعة أسطر، والبردية من القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي)، والمكان الذي كشفت فيه البردية غير معروف:

١- بسم الله الرحمن الرحيم درهم [
٢- الـ [..... ا]لخولي مرة
٣- وأيضًا إلى البنا $\frac{1}{3}$ / $\frac{1}{48}$ 8 [

٤- [والي زين $\frac{1}{2}$

٥- وأيضا إلى زين $\frac{2}{3}$ [2]

٦- والي بروش $\frac{2}{3}$ 1

٧- عن النجار

٨- فذلك [أربـ]ـعة الدراهم غير دانق: $3\frac{1}{2} + \frac{1}{3}$

٩- وأيضًا دفع إليك حسن ابني أربعة الدراهم[١٢٩].

وتوضح البردية أن أجرة البناء أو الصانع كان أعلى بكثير من أجل العامل اليومي العادي، الذي كان يدفع في ذلك الوقت، فقد كانت الأجرة تتراوح ما بين قيراط وسدس دانق[١٣٠].

هناك مزيد من المعلومات احتفظت بها الجنيزة، ففي عدد من التقارير ينحصر تاريخها ما بين ٤٣٢- ٤٩٣هـ/ ١٠٤٠- ١١٩٩م، وهذه الفترة هي فترة عهد الخليفة المستنصر الفاطمي حتى عام ٥٩٦هـ، نجد تفاصيل عن الأجور التي دفعت للبنائين والنجارين والصبيان والعمال غير المهرة، الذين كانوا يعملون في البناء ولمراقبيهم. وفي تقرير من عام ١١٩٩م، نجد أن عامل البناء يتسلم خمسة دراهم ووجبة غذائية قيمتها درهم وربع الدرهم. وفي عقد تاريخه ١٠٥٧م، وفي هذه الأثناء كان الصانع الماهر يتسلم مكافأة قدرها ما بين ٤-٦ دراهم، كذلك يحصل على وجبة غداء، بينما كان "الصبيان" والعمال يحصلون على ما بين درهم ونصف ودرهمين وثلاثة أرباع الدرهم، بدون وجبة غداء، وحتى حين كان البناء يتعهد بترميم مبنى مدة تستغرق شهرًا، لم يكن يتسلم أجره يوميًّا، لكنه كان يتسلم مبلغًا إجماليًّا، أوردت التقارير استمرار الغذاء له يوميًّا، وكان أجرة صانع القباب البيضاء، والذين يُشرفون على عملها هو أقل الأجور، وذكرت التقارير أنه كان يتسلم درهمين في اليوم أو دون ذلك[١٣١].

وتوضح هذه التقارير أن أجور الصناع في العصر الفاطمي كانت عالية إذا ما قورنت بما كانت عليه الأجور في العصور السابقة.

كان بإمكان الصناع أن يعملوا على تحسين دخلهم متى أتقنوا صنعتهم، ولا يدعون غيرهم من السماسرة من أن يتحكم في أجرهم، كما كانت حرفتهم تدر عليهم أرباحًا طائلة في حالة تعاقدهم مع هؤلاء السماسرة في ذلك العصر.

أما عن دور الطوائف الحرفية في محاولة رعاية مصالح أعضائها ورفع أجورهم، أو تحديد أسعار السلع بما يتفق وتكاليف الإنتاج، وكذلك في الحفاظ على العمال والصناع، فقد أدى احتكار الدولة الفاطمية للعديد من مظاهر النشاط الاقتصادي وبسط نفوذها عن طريق المحتسب وأعوانه على أصحاب الحرف والصناعات(١٣٢).

تخطيط وبناء المدينة(١٣٣) في مصر الإسلامية:

يعد التشابه في المظهر العمراني من أبرز ملامح المدن الإسلامية سواء في المشرق أو في المغرب، أي إنها تتفق في نظام تخطيطها، وضيق شوارعها وتعرجها، وفي توزيع مراكزها وفي أبنيتها عامة باستثناء تفاصيلها الزخرفية أو ما اضطرت إلى التماسه بتأثير المناخ أو الموقع أو طبيعة المكان. وتمثلت هذه الظاهرة في مصر؛ حيث كان المسجد أساس العمران في المدن الإسلامية، وجرت العادة أن يقام المسجد في وسط المدينة، وكانت الأسواق والحوانيت تقام في ساحة المسجد المحيطة به، ومن هذه الساحة كانت تتفرع الطرق الرئيسة المفضية إلى أبواب المدينة، وما زالت مدن مصر تحتفظ بذلك التخطيط إلى الآن(١٣٤). وسوف نتناول بناء مدينتي الفسطاط والقاهرة، على أساس أن أطلالهما لا زالت باقية حتى الآن.

مدينة الفسطاط:

كانت العاصمة المصرية منذ العصر اليوناني وحتى الفتح الإسلامي لمصر هي مدينة الإسكندرية (من ٣٣٢ ق.م إلى عام ٦٤١م)، وكانت الإسكندرية تعد من المدن العظيمة التي ازدهرت على وجه خاص في العصر

البطلمي. وقد اشتهرت هذه المدينة باتساع شوارعها وبانتظام تخطيطها، وبأسوارها الحصينة المنيعة[١٣٥]. ورغم هذا فقد عدل عمرو بن العاص عن اتخاذها عاصمة لمصر الإسلامية؛ لأن الإسكندرية عند طليعة الفتح الإسلامي لم تعد جديرة بأن تكون عاصمة لمصر[١٣٦].

أراد عمرو بن العاص عاصمة لمصر تتوسط الوجه البحري والوجه القبلي؛ حتى يستطيع منها أن يشرف على حكم مصر، ويتمكن من تأمين المواصلات بينه وبين بلاد الشام، لذلك اختار مدينة الفسطاط[١٣٧] عاصمة لمصر؛ لأنها تتوفر فيها هذه الشروط[١٣٨]. وقد وفق عمرو بن العاص في اختيار مدينة الفسطاط؛ لأنه راعى في اختياره أن تكون في منطقة قريبة من النيل، وأن تكون بالقرب من حصن المدينة (حصن بابليون)؛ ليقوم بالدفاع عنها، وقد أسس عمرو هذه المدينة في سنة ٢١هـ/٦٤٢م، وأقام بها مسجده الجامع، ثم اختطت القبائل العربية التي أسهمت في الفتح خططها ومنازلها، وأقيمت دار الإمارة ملاصقة للمسجد[١٣٩].

وقد أشار ابن عبد الحكم عند حديثه عن خطط القبائل في الفسطاط إلى كثرة الدور التي أنشئت، فقد ورد ذكر أسمائها، إلا أن وصفه لها لا يتعدى الوصف العام. ويمكن القول إنها كانت بسيطة، كما كانت ذات مساحة كبيرة، إذ يذكر أن عبد الله بن عمرو بن العاص اختط الدار الكبيرة عند المسجد، وبنى فيها قصرًا على تربيع الكعبة الأولى[١٤٠]. ويدل ذلك على مدى اتساعها، بحيث كان يسمح ببناء قصر بداخلها، كما يدل على بساطة تخطيطها على نسق الكعبة في بداية بنائها، كما يدل على تعدد أبواب بعض الدور التي تطل على طرق مختلفة على اتساع الرقعة التي بنيت عليها، وذكر أن بابها في زقاق القناديل وبابها الآخر مما يلي دار البركة من هناك راجعًا إلى سوق بربر إلى قصر ابن جبير[١٤١].

كانت معظم الدور في بادئ الأمر في الفسطاط ذات دور واحد؛ إذ لم يكن هناك داعٍ للارتفاع بالمسكن رأسيًّا؛ لتوفر المساحة الأفقية، وتعكس عدم

موافقة عمر بن الخطاب على بناء غرفة أرادها خارج بن حذافة فوق داره، ذلك الأمر(١٤٢). وكانت أول دار بنيت في الفسطاط هي دار عمرو بن العاص مكان فسطاطه، وهي اليوم عند باب المسجد(١٤٣). وسرعان ما نمت مدينة الفسطاط، ودب فيها العمران، وتم تشييد الدور العالية، فقد أشار ابن عبد الحكم إلى قيام عبد الله بن سعد والي مصر في خلافة عثمان بن عفان ببناء قصر كبير له عرف باسم قصر الجن(١٤٤).

ازدهرت مدينة الفسطاط في عصر بني أمية، وأقيمت فيها القصور العظيمة، فخلال الفترة القصيرة التي أقامها مروان بن الحكم بمصر، أمر ببناء الدار البيضاء ليسكنها، وقال: "إنه لا ينبغي لخليفة أن يكون ببلد ليس له فيه دار" (١٤٥). إلا أن عبد العزيز بن مروان اتخذ من حلوان دارًا لإقامته في سنة ٧٣هـ/ ٦٩٢م بعد أن انتشر وباء الطاعون بالعاصمة الفسطاط؛ حيث نقل معه بيت المال، واتخذها عاصمة، وأقام بها حتى سنة ٨٦هـ/ ٧٠٥م وهي السنة التي توفي بها(١٤٦).

ظلت الفسطاط تنافس كل المدن الإسلامية التي بنيت فيما بعد في العصر العباسي؛ مثل مدينة العسكر التي أسسها صالح بن علي سنة ١٣٣هـ/ ٧٥١م، ومدينة القطائع التي أسسها أحمد بن طولون سنة ٢٥٦هـ/٨٧٠م، إلا أن بناء مدينة القاهرة في العصر الفاطمي عام ٣٥٨هـ/ ٩٦٩م أفقد مدينة الفسطاط بعض أهميتها، إذ أصبحت القاهرة مدينة أرستقراطية، بينما صارت الفسطاط مدينة التجار وأرباب الحرف والمهن، وظلت في ازدهار حتى سنة ٥٦٤هـ/ ١١٦٨م عندما احترقت في أواخر العصر الفاطمي(١٤٧).

طرق الفسطاط ودورها:

الطرق: بما أن الفسطاط كانت المقر الرئيس للعامة ومركز بناهم، لذلك كان من الضروري إلقاء الضوء على طرقها ودورها وبيوتها. يقول المقريزي(١٤٨): "إن الفسطاط كان بها ثمانية آلاف شارع مسلوك". ويصف ابن سعيد(١٤٩) شوارع الفسطاط بقوله: "غير منتظمة الشوارع". كانت معظم طرقات

الفسطاط ضيقة، حتى إنه كان من الصعب على جمال السقائين أن تخترقها، فكان الماء يصل إليها عن طريق حملة في جرار النحاس أو القرب، وكانت الشمس لا تصل إلى الطرقات، ويضطر الناس إلى إضاءة القناديل أمام حوانيتهم ودورهم نهارًا للإضاءة(١٥٠). وكان لأهل كل خطة مساحة من الأرض مخصصة لدفن موتاهم(١٥١).

على جانبي الشوارع وجدت الأسواق، وما بها من حوانيت، أحيانًا تزود بسقف من الخشب أو الحصير(١٥٢). وكان أهل الأسواق وأصحاب الحوانيت من التجار يستخدمون الحمر المسرجة في تنقلاتهم، ولا يركب الخيل إلا الجند والعلماء(١٥٣). ويذكر ابن حوقل شوارع الفسطاط بقوله: "ذات رحاب في مجالها، وأسواقها عظام، ومتاجرها فخام" (١٥٤).

الدور والبيوت: كانت دور وبيوت مدينة الفسطاط متشابهة بشكل عام من الخارج، من حيث الشكل والبناء، ويصفها ابن سعيد(١٥٥) بقوله: "وقد بنيت بيوتها من الطوب الأدكن، والقصب والنخيل"، وأصبح يستخدم في بنائها فيما بعد الحجر والآجر، وكان تخطيطها الداخلي يعتمد على المحافظة على الحرمات، وتحتوي على أشكال بسيطة من البناء؛ حيث كان الفناء في الوسط وحوله الحجرات والقاعات، مما يوحي بأن الدور بأكمله كان يعتبر وحدة سكنية مستقلة، مع الاهتمام بتزيين الفناء بالفسقية وأحواض الزرع(١٥٦). وزرع الحدائق على أسطح الدور(١٥٧). بالإضافة إلى الاهتمام بتوصيل المياه إلى أنحاء الدار عن طريق قنوات من الفخار، واشتمال الدار على المرافق الصحية الضرورية(١٥٨).

اتسمت بيوت الفسطاط بالنظافة وحسن البناء، وكان يشترط عدم تلاصق الدور حتى يمكن إجراء الهدم والإصلاح دون مضايقة الجار(١٥٩). وكان يراقب كل هذه الأمور المحتسب، وخاصة فيما يتعلق منها بالمرافق الصحية، وما يخرج من الدور من الفضلات للمحافظة على الصحة العامة، ومنع الإضرار بالمارة في الطرقات وأصحاب الحوانيت(١٦٠).

أصبحت الفسطاط فى العصر الفاطمي مكتظة بالمباني المرتفعة التي كانت تزيد كثيرًا في ارتفاعها عن منازل القاهرة، وهذا راجع إلى كثرة سكانها، وضيق مساحة الأراضي الصالحة للبناء(١٦١). فيصف المقدسي ذلك بقوله(١٦٢): "ودورهم أربع طبقات، وخمس كالمنابر، يدخل إليهم الضياء من الوسط، وسمعت أنه يسكن الدار الواحدة نحو مائتي نفس". ويؤكد هذا الوصف ناصر خسرو بقوله(١٦٣): "إن بيوت الفسطاط عبارة عن عدد من الطبقات، وعددها كان يتراوح ما بين سبعة أو خمسة أدوار"، بل إنه يبالغ ويذكر أن: "بعض بيوت الفسطاط كان مكونًا من أربع عشرة طبقة". ولكن هناك تفسيران لقول ناصر خسرو، أولهما أن نوافذ الدار الواحدة كانت تتكون من عدد (٢) نافذتين فوق بعضهما بعض(١٦٤). وهذا أعطى انطباعًا لناصر خسرو أن كل دور يعد دورين من المباني، والتفسير الثاني أنه من المحتمل أن شدة الزحام، قد ألجأت بعض ملاك المباني إلى مثل ذلك الحل. ويؤكد هذا التفسير أن المقريزي يذكر أن سكان بعض البيوت في الفسطاط كانوا يستخدمون من الماء في اليوم الواحد ما يقرب من أربعمائة راوية ماء(١٦٥).

مدينة القاهرة:

وضع جوهر الصقلي أساس مدينة القاهرة عاصمة للفاطميين الجديدة، والتي لا تزال إلى اليوم في ١٧ شعبان سنة ٣٥٨هـ/ ٩٦٨م، ولما فرغ من بناء قصر الخليفة، وأقام حوله السور، سمى المدينة كلها بالمنصورية؛ نسبةً إلى المنصور أبي المعز لدين الله، وظلت هذه التسمية حتى قدم المعز إلى مصر فسماها القاهرة المعزية، وتقع هذه المدينة شمالي الفسطاط، وكانت وقت إنشائها تمد من منارة جامع الحاكم إلى باب زويلة، وحدودها الشرقية حتى حدود القاهرة الحالية(١٦٦).

وقد اختط الشارع الأعظم الذي يخترق وسط القاهرة من باب زويلة جنوبًا، إلى باب الفتوح شمالاً، وكان يوصل إلى الفضاء الواقع في الشمال، وإلى الجنوب الشرقي من قصر الخليفة يقع الجامع الأزهر الذي شرع جوهر في بنائه

في ٢٤ جمادى سنة (٣٥٩هـ/ ٩٦٩م). بعد أن وضع أساس العاصمة الجديدة، وقد تم بناء السور المحيط بمدينة الفسطاط التي ظلت مركز الحركة التجارية، وموطن الأهلين حتى نهاية عصر الفاطميين[١٦٧].

كانت الدور في مدينة القاهرة محكمة البناء، مبنية بالحجر لا باللبن، يفصل بعضها عن بعض حدائق بهيجة[١٦٨]. وكانت شوارعها ومرافقها أكثر نظافة من مدينة الفسطاط[١٦٩]، وهذا يبدو منطقيًّا نتيجة لازدحام الفسطاط بالعامة، وانخفاض المستوى الاقتصادي بين أهلها.

أما عن عمارة القاهرة وتشييد الدور والقصور بها، فقد أخذت تزداد، إذ أصبحت مقرًّا سكنيًّا للخليفة ورجال القصر ودواوين الدولة وخزائنها العديدة مثل خزائن السلاح والخيم والفرش والأمتعة، كما أنشأ الفاطميون كثيرًا من المنشآت العامة؛ كالفنادق والحمامات والدكاكين، إلا أنه لم يكن مسموحًا في القاهرة امتلاك العقارات إلا لطبقة الخاصة فقط[١٧٠]. لذلك كان تجار الفسطاط وأرباب الحرف يقضون نهارهم في القاهرة؛ لممارسة نشاطهم ومعايشهم، وفي الليل يرجعون إلى الفسطاط.

عندما تحولت القاهرة إلى مدينة للعامة أنشئت على جانبي شارعها الأعظم "شارع المعز لدين الله"، وشوارعها الجانبية المتفرعة منه أسواق على هيئة حوانيت متراصة على جانبي الشارع، وشارع خارج باب زويلة، حيث أنشأ الخليفة الحاكم بأمر الله (٣٦٨- ٤١١هـ/ ٩٩٦- ١٠٢٠م) الباب الجديدة على يسرة الخارج من باب زويلة، وقد اتصلت العمائر من الباب الجديد إلى الفضاء الذي هو الآن خارج المشهد النفيسي[١٧١].

أصبحت معالم القاهرة بسبب هذا التحول تتصف بضيق دروبها وطرقها، وعدم استقامتها، واكتظاظها بالمارة والسوقة، بالإضافة إلى انتشار الباعة الجائلين حتى ضيقوا الطريق على المارة، هذا فضلاً عن أصحاب الحرف، وجمال السقايين، التي تحمل القرب[١٧٢].

عقود البيع والشراء للعقارات من خلال أوراق البردي العربية ووثائق الجنيزة:

المعلومات المتوافرة عن بيع وشراء العقارات من الدور والبيوت وجدت أغلبها في أوراق البردي العربية، ووثائق الجنيزة، وبعض نصوص المصادر العربية. ومن أكثر الملاحظات على هذه المعلومات، أنه لم يذكر مساحة الأراضي المقام عليها هذه العقارات. وتبين لنا من خلال هذه المعلومات أن بناء منزل صغير في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي كان يتكلف من عشرة إلى خمسة عشر دينارًا(١٧٣). وقد تفاوتت أسعار الدور والبيوت من مدينة إلى أخرى، ففي المدن الرئيسة كالفسطاط والقاهرة، كانت أسعار الدور والبيوت أغلى ثمنًا عنها في القرى. ومن الملاحظ على هذه الوثائق ذكر كلمة "أسهم" في عديد من هذه الوثائق(١٧٤).كما أنه من أكثر الأماكن التي ورد ذكرها خاصة في أوراق البردي العربية مدينة الأشمونين(١٧٥). وفي وثائق العصر الفاطمي وجد ذكر للدينار المستنصري(١٧٦). إلى جانب أنه وجد كثير من الوثائق التي تنطبق عليها الأحكام الفقهية التي مرت بنا، ومنها ما أشار إليه الدمشقي(١٧٧). بالإضافة إلى عدد من الأمور التي يجب أن يحتاط بها في شراء الدور والبيوت.

أوراق البردي العربية:

يُعد المستشرق أدولف جروهمان أول من أوقف جزءًا كبيرًا من جهوده العلمية لدراسة أوراق البردي؛ لأهميتها في دراسة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر؛ إذ أن من بين نصوصها ما يتعلق بالملكية العقارية للدور والبيوت، وسوف يقتصر الحديث في هذا الجزء على تحليل بعض وثائق البردي الخاصة بعقود بيع وشراء الدور والبيوت، وكيفية توثيقها في تاريخ مصر الإسلامية خلال الفترة المعنية بالبحث.

مما تجدر الإشارة إليه أن وثائق البردي العربية في تاريخ مصر الإسلامية جمعت بين التقاليد الإسلامية والتقاليد المسيحية؛ فالوثيقة رقم (١٠١)(١٧٨). من مجموعة جروهمان مؤرخة بالتاريخين الهجري والقبطي خاصة

بعد أن أصبح الأقباط في مصر يحسنون اللغة العربية فهمًا وقراءةً[١٧٩]. وإلا لما أصبحت معاملاتهم كلها تُجرى بهذه اللغة، فالوثيقة رقم (١٢٢) [١٨٠]. من مجموعة جروهمان المؤرخة بسنة ٢٧٢هـ/ ٨٨٥م، ورد فيها ما نصه: "إقرار دنيال بجميع ما في هذا الكتاب بعد أن قرئ عليه حرفًا حرفًا، فأقر بفهمها ومعرفته بما فيه"، لذلك كانت كل الوثائق التي وردت في هذه المجموعة أو في غيرها محررة باللغة العربية، ويبين هذا أن الهوة لم تكن كبيرة بين الأغلبية من المسلمين والأقلية من غيرهم من أهل الذمة خاصة المسيحيين، وكان التعاون بينهم واضحًا، فهذا الثري النصراني الذي يشير إليه ابن الداية[١٨١] "يستخدم المسلمين في ضياعه ومزارعه، ويحسن إليهم، ولا يأنف من أن يرحل إلى بغداد؛ حيث أصدقاؤه من المسلمين، فتطيب إقامته فيها، بل لا يأنف أن يكتب ببغداد حجة أشهد فيها على نفسه أن أسهمه في جميع الضياع التي في يده لهذا الرجل الذي كان هرب وصار بها إليه، ورجع النصراني إلى الفسطاط، فجدد الشهادة له فيها، فلما توفي النصراني، أقرها في يد أقاربه".

احتوت أوراق البردي العربية على عدد من عقود البيع والشراء للدور والبيوت، ولكن اختلفت في أن بعض هذه العقود كان يخص بيع أجزاء أو أسهم من الدور، وبعضها الآخر كان لبيع أو شراء دور كاملة أو أسهم الدور كاملة.

ونجد عقد بيع دار كاملة مؤرخ بشهر رجب سنة ٣٣٣هـ/ ٩٤٥م بمدينة أشمون مكون من ٢١ سطرًا، ففي السطر (٢، ٣) هذا ما اشترى محمد بن المكنى بأبي القسم المعروف بابن أقوس الساكن مدينة أشمون من محمد بن محمد بن الحسن بن أحمد (٣) بن جعفر اشترى منه دارًا له بمدينة أشمون في الجانب الغربي من سوقها الأعظم. وفي (٦، ٧) اشترى محمد بن المكنى بأبي القسم المعروف بابن أقوس من محمد بن الحسن بن أحمد بن جعفر جميع هذه الدار المحددة [في هذا] الكتاب بحدودها كلها وأرضها وبناها وسفلها وعلوها، وفي السطر (٩) يحدد السعر: (٩) بستة دنانير مثاقيل ذهبًا وازنة جياد النقود

شرا صحيحًا لا شرط فيه ولا عدة ولا لرده ولا لفسخه لا لأجل ولا لأبد ودفع[١٨٢]. (انظر: الوثيقة الأولى).

كما يوجد عقد بيع يحمل رقم (١٢٤) مؤرخ في شهر رجب سنة ٤٢٣هـ، ويحتمل أن يكون هذا العقد قد كشف بمدينة الفيوم، وهو كامل في حالة جيدة جدًّا. وملابسات هذا العقد تنص على شراء إسحق بن أبنيلة البلجسوقي من ابنت أخته دليمة ابنت يعوق المنهراوي جميع حقها في إرثها من أمها في منزل. والعقد مكون من ٢٣ سطرًا؛ ففي السطرين (٢، ٣) يذكر اسم المشتري والبائع:

٢- هذا ما اشترى اسحق بن ابنيلة البلجسوقي من ابنت أخته دليمة ابنت يعوق المنهراوي اشترى منها ٣- سقفه واحدا وعقدا واحد جميع حقها ومصابتها من المنزل والدور القوراه المعر[وفة بارث].

وفي السطرين (٥، ٦) يذكر حدود المنزل الأربعة. أما في السطور (٧، ٨، ٩) تفصيل ثمن المنزل: ٧- اشترى اسحق بن أبنيلة ذلك كله بنصف دينار وثمن دينار ثمنًا لما وقع عليه البيع المذكور. ٨- وقبضت البايعة المذكورة هذا الثمن تامًّا وافيًا كاملاً وأبرت المشتري المذكور منه ومن وزنه ونقده وعيوبه. ٩- براة قبض واستيفا وسلمت إليه جميع ما اشتراه منها وهو عن إرثها من أمها اروى ابنة ابنيلة[١٨٣].(انظر: الوثيقة الثانية)

فمن العقود التي تخص أجزاء أو بعض أسهم الدور نجد في وثيقة في اللوحة رقم (١) [١٨٤]، (انظر: الوثيقة الرابعة) والمؤرخة في شهر ذي الحجة سنة ٣٢٠هـ/ ٩٣٢- ٩٣٣م) عقد بيع نصف دار، لم يذكر مكان العقار في هذا العقد المكون من ٥٢ سطرًا. ففي السطر (٣) بيع اثنا عشر سهمًا من أربعة وعشرين سهمًا، وفي السطر (٤) مرافقه وحدوده وأرضه ومدخله، ومخرجه وسفله وعلوه، وفي السطر (٨) أن الدار كانت لورثة شنودة، وفي السطر (٩) انتهى امتلاك البيت إلى اصطفن بن بلتوس. وفي السطر (١٣) أن اثنا عشر سهمًا من أربعة وعشرين سهمًا من هذه الدار بمثانية الدنانير عينًا

من ذهب. وقد قبض اصطفن وسمويل ومتوس ومرهام. وفي السطر (١٦) تسلموا الحصة وجميع حقوقهم من هذا الدار المنسوبة في هذا الكتاب فرقلية ابنت قفرى مع والدها قفرى بن سسنة، واستلموا ذلك منهم، وحازوه وملكوه، وصار مالاً من مالهم، وملكًا من ملكهم. وفي السطر (٣٦، ٣٧) إقرار الشهود، شهد على ذلك مزين بن أحمد، وشهد إسماعيل بن زكريا على إقرارها.

وكان هناك سماسرة مختصون بالعقارات، ففي إحدى وثائق البردي ترجع إلى سنة ٤٥٩هـ/ ١٠٦٦م تذكر أن امرأة تدعى "سارة بنت قلتة القزاز" اشترت نصف منزل من شخص يدعى "أبو اليمين" وأخيه "جميل"، ودون في العقد الثمن المدفوع دينارًا ونصف دينار مستنصري نقدًا، وعلى هذه المشترية دفع سمسرة هذا النصف من المنزل نصف دينار[١٨٥].(انظر: الوثيقة الثالثة).

كما وجدت أشكال أخرى لتسجيل ملكية البيوت على ألواح الدور. فقد كانت هذه الألواح تستخدم في تسجيل ملكية أفراد عليها، وهذه اللوحات كانت تثبت على الأبنية إشهارًا لملكيتها، وقد عثر على أمثلة كثيرة منها في حفائر الفسطاط؛ كالنموذج الآتي:

التسجيل: أربعة سطور بالخط الكوفي البسيط، أحرف صغيرة في إطار مسطح أو مستوٍ:

النص العربي: بسملة .. بركة من الله لمعاذ ويكنى أبا طالب ..) وينتمي التسجيل للقرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، وهو عبارة عن اثنا عشر جزءًا من أربعة وعشرين سهمًا، واسم مهنة المالك "الحذاء"[١٨٦]. (انظر: الشكل رقم١).

وفي تسجيل لملكية دار: ثلاثة سطور بالخط الكوفي البسيط، أحرف في إطار مسطح أو مستو، تشهد بأن هذه الدار وقانونيتها وكل ما دخل أو خرج منها هي ملك لعبد الله عمر بن سليمان بن سلامة العطار، وهذه الوثيقة تنتمي للقرن الثالث الهجري/ العاشر الميلادي. (انظر: الشكل رقم ٢).

وفي تسجيل آخر: أربعة سطور بالخط الكوفي البسيط، أحرف صغيرة في إطار مسطح أو مستوٍ، ينتمي إلى منتصف القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، مكتوب عليها: "... محمد بن موسى بين علي ... العلوي منها نصفين من رزق الله وعطائه .."[١٨٧]. (انظر: الشكل رقم ٣).

وفي لوح آخر، سجل عليه سطران بالخط الكوفي المزهر، الذي شهد تطورًا مع الفاطميين في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، أحرف متوسطة في إطار مقوس: من لقبي الملكية الأولين، وينسب هذا التسجيل إلى وسط القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي[١٨٨]. تشهد بأن هذا المنزل بجميع حقوقه وحدوده وسفله وعلوه وأرضه ملك لأبي القاسم مسعود. (انظر: الشكل رقم ٤).

والآن نشرع في جمع العقود التي تشتمل على أجزاء من الدور في جدول، سالكين سبل الإيجاز من أوراق البردي العربية.

التاريخ	ملابسات البيع والشراء	السعر بالدينار والدرهم	المكان	المصدر
أوائل القرن الثالث الهجري	ثلثي منزل يمثل أحد عشر سهمًا، الشاري موسى بن عفان، البائع الأول (الاسم الأول ليس موجودًا، فكتب فلان بن سهل).		الأشمونين	جروهمان: نفس المرجع، السفر الأول، ص ص ١٤٥- ١٤٦.
ربيع الأول/ ٤٢٩هـ	اشترى شخص يدعى أبو سري اسهم شخص آخر يدعى إسحاق في منزل ولده كانت ستة أسهم من أربعة وعشرين سهمًا	الثمن ديناران ونصف وربع عينًا ذهبًا	ضيعة/ بلجيسوق/ الفيوم	جروهمان: نفس المرجع، السفر الأول، ص ص ١٧٧- ١٧٩.
شوال/ ٤٥٩هـ	اشترت سارة ابنة قلتة القزاز من أبو اليمن وأخوه ووالدتهم جميع نصف من المنزل وهو إرث عن والدهم وهو عبارة عن ١٢ سهمًا من ٢٤ سهمًا	١٢/١١ عينًا ذهبًا	الأشمونين	جروهمان: نفس المرجع، السفر الأول، ص ص ٢٢٠- ٢٢٣.

التاريخ	ملابسات البيع والشراء	السعر بالدينار والدرهم	المكان	المصدر
٤٥٩هـ	اشترى ريحان بن شوان من سارة بنت قلتة القزاز نصف منزل كاملاً اثنا عشر سهمًا من ٢٤ سهمًا	دينار واحد	الأشمونين	جروهمان: نفس المرجع، السفر الأول، ص ص ٢٢٠- ٢٢١.
ربيع الأول- ربيع الآخر/ ٤٢٩هـ	ربع منزل في قرية	١١ دينار		Ashtor, p. 188
٤٥٩هـ	نصف منزل في المدينة	٣ دنانير	الأشمونين	Ashtor, p. 188.
٣٣٣هـ	اشترى محمد بن أبي القسم من محمد بن الحسن بن أحمد دارًا كاملة	٦ دنانير مثاقيل ذهب	أشمون	Michael. H. Thung: Arab Ische gurishe urk unden. K. G. saur Munchen. Leipzig 2006, s. 44-46.
رمضان سنة ٤٤١هـ	اشترى أبو العلا القزاز بن مينا السقا من قلتة بن يكل بن جريج جميع أسهم منزله	بـ ٤ دنانير مستنصرية وخمس رباعيات معزية (وتعني ثلثة أرباع دينار)	الأشمونين	جروهمان: المرجع السابق، السفر الأول، ص ص ١٩٣- ١٩٨.
شوال ٤١٣هـ	اشترى جرجة بن بغام وأخويه من القسيس سويرس بن بيسة ومن بنته قرمرية/ جميع المنزل، وذكر في الأرض أنها اشتراه كله بالأرض وعليها	بدينارين ونصف دينار	اللاهون- الفيوم	Christian Gaubert Hommes et Villages du Fayyoum. Librairie Droz S. A. II, Rumassot, Genve- 2014, p. 58-59.

وثائق الجنيزة:

تحتوي وثائق الجنيزة على حجج وعقود وصفقات خاصة، مثل بيع أو تأجير منازل أو ممتلكات ثابتة. وتظهر لنا هذه الوثائق أن معظم القضايا المدنية كانت تنظر أمام محاكم يهودية، وكان دائمًا ما يشار في هذه الوثائق إلى الدعاوى أو الحجج التي قدمت للقاضي(١٨٩). ففي إحدى الشكايات التي رفعت للتاجر إبراهيم بن موسى بن ميمون رئيس مجتمع اليهود في مصر في سنة ١٢٢٠م، يشكو صاحب الشكوى من تحويل جار له لمنزله الواقع في منطقة سكنية إلى دكان للصاغة، وأن دخان مواقده أتلف كل الصوف والكتان الذي كان ينشره(١٩٠). وهذا يؤكد أن التاجر هو الذي كان يبت في الشكاوى المدنية لليهود وفقًا للقانون اليهودي.

تطلعنا الحجج والعقود الموجودة في وثائق الجنيزة على أسعار البيع والشراء للدور والبيوت خاصة في العصر الفاطمي بشكل مفصل، وأن رجال العدل اليهود كانوا يتدخلون في عمليات البيع والشراء. فنجد في وثيقة مؤرخة بسنة ٥٣٥هـ/ ١١٤٠م أنه قد تخلت امرأة تدعى "فرجية بنت صدقا" عن دينار كأجر لكاتب العدل اليهودي من حق منزل قد باعته(١٩١).

كما وجد في وثيقة مؤرخة بسنة ٣٠٥هـ/ ١٠٢٩م، أخذ إبراهيم بن حجيج اليهودي عشرة دنانير مثاقيل ذهبًا عينًا نظير سمسرة لعملية بيع عقار(١٩٢).

تشير أوراق الجنيزة إلى دخول الأملاك العقارية في عمليات الوقف الخيري، حيث هناك وثيقة تدل على تصدق أحد اليهود بالدويرة بدار النفير بالفسطاط للوقف الخيري(١٩٣).(انظر: الوثيقة الخامسة)

وفي الوثيقة المؤرخة بسنة٤٥٧هـ/ ١٠٦٤م عقد بيع لنصف منزل أي اثنا عشر سهمًا "هذا ما اشترى منه صفقة واحدة وعقد واحد جميع الحصة التي مبلغها النصف اثنا عشر سهمًا من أربعة وعشرين سهمًا شائع غير مقسوم ..."، المكان "فسطاط مصر بقصر الروم ويعرف بقصر الشمع"، وهذه الدار

كانت معروفة بدار "بعبيد بن يسر"، ثم أصبحت تعرف "بأبي الحسين الشرابي"، ثم عرفت "بورثته من بعده"، ولم يذكر ثمن البيع[١٩٤]. (انظر: الوثيقة السادسة).

نجد في وثيقة مفصلة مؤرخة بشهر شعبان من سنة ٤٨١هـ/ ١٠٨٨م ينطبق عليها أحكام ابن الرامي الفقهية في البيع والشراء من حيث حدود الدار وشراكة الجدران، وذكر عيوب الدار للمشتري، فيذكر في هذه الوثيقة حدود الدار بالكامل، ثم يصف حدود الجدران بها، وحقوق ملكيتها ما بين اليهودي والنصراني في الجدار المشترك بينهما. وذكر مرافقها من البئر والبساتين بالتفصيل. وفي آخر العقد في السطر (٢٤) يشهد الشاري أنه وقف على عيوب الدار المبيعة، "وقد وقف المتبايعان على عيوب الدار المبيعة، وتشقق جدرانها، وقدم بنائها، وتكسير أخشابها". وفي السطر (٢٥) "وفساد سقوفها، ووقع البيع على هذا كله، ولم يبق لهذا المشتري على هذا البائع رجوع بسبب عيب في هذه الدار المذكورة بوجه ولا سبب شهد بذلك" علي بن عبد الله بن إبراهيم بن عبد القادر والحسن بن عبد الله بن جعفر بن الحسن بن خليل وشهد البائع. وفي السطر (٢٢) يقر البائع على نفسه، وهو (خليف بن عبيد بن خليف الإسكندري، بأنه قبض ثمن الدار، وهو ثلاثون دينارًا، وأقر المشتري هرون بن خليف بن هرون اليهودي العطار بجميع ما في هذا الكتاب بعد أن قرئ عليهما[١٩٥].(انظر: الوثيقة السابعة)

دخلت الأملاك العقارية كهدايا للزوجة عند زواجها. فقد وجدت في وثائق الجنيزة ما يشير إلى أخذ زوجة جزءًا من منزل كهدية لزواجها، فقد كان من عادات اليهود في أمور المهور أنهم يقدمون "هدية"، بالإضافة إلى قيمة المهر، وهي من الأمور اللازمة والواجبة في الزواج "هدية العرس الإجبارية"، ففي أحد عقود الزواج التي يرجع تاريخها إلى الحادي عشر من شهر شعبان من سنة ٥٥٠هـ/ ١١٥٥م أعطى أخ ربع المنزل لأخته في زواجها كهدية[١٩٦]. وفي وثيقة أخرى مؤرخة في شهر ربيع الآخر من سنة ٥١٨هـ/ ١١٢٤م تلقت

فتاة من والدها نصف منزل كان قد بنى حديثًا كهدية، وربما كان هذا جزءًا من جهازها[١٩٧]. وفي وثيقة ترجع إلى صيف ٥٥١هـ/ ١١٥٦م قدم العريس نصف منزل بالقاهرة لعروسه كهدية[١٩٨].

كان امتلاك العقارات ضرورة لممارسة الأنشطة الاقتصادية العادية، فمن كان يريد أن يتعاقد على قرض، كان يجب أن يكون لديه منزل، والذي يكون بمثابة ضمان؛ ففي وثيقة مؤرخة بسنة ٣٥٨هـ، اقترضت امرأة وزوجها خمسين دينارًا من طبيب، وكان مقابل هذا القرض رهن منزل كانت المرأة قد ورثته عن والدها، ثم بعد بضعة أشهر كان الزوجان في حاجة لقرض آخر بجانب القرض السابق؛ لذلك تعهدوا بمنزل آخر للطبيب[١٩٩].

أثبتت وثائق الجنيزة من أنه لا وجود لمادة مجتمعة تمكننا من رسم جغرافية لمدينة الفسطاط من الناحية الاقتصادية قبل القرن الثاني عشر الميلادي، ويبدو أنه حتى ذلك الوقت لم يتم أي إجبار حيال مكان الحرف، ووفقًا لوثيقة مؤرخة بعام ١١٢٥م، يذكر فيها أنه صُنع زجاج في مخزن يقع في سوق النحاسين كان قبل ذلك دكانًا لبيع الأواني النحاسية. ويوجد عقد مشاركة يرجع تاريخه إلى ١١٠٤م، يذكر فيه أن زيت الكتان وزيت الزيتون وعصير الليمون كان يباع عند بوابة الخراطين. وكان للصيارفة مقاعدهم في شارع "الكيميائيين" حسب ما ورد في شهادتين في إحدى المحاكم؛ كانت الأولى في ديسمبر ١٠٨١م، وكانت الثانية في نفس التاريخ[٢٠٠].

كما استفاد اليهود من التسامح والرخاء الذي شاع في مصر الإسلامية عبر عصورها المختلفة. ويذكر آدم متز[٢٠١]: "أن اليهود برعوا في القرنين الثالث والرابع الهجريين بالاتجار في العملة، وجنوا من وراء ذلك الأرباح العظيمة، وأن يهود مصر كانوا ذوي ثراء عظيم، حتى إنه لما فرضت الحكومة على طريق الإسكندرية ضريبة باهظة باع لليهود جزءًا من أملاك الكنيسة، وكان اليهود يشتغلون بالصيرفة في أسواق الفسطاط. ويصف ناصر خسرو دارًا

ليهودي وافر الثراء يتاجر بالجواهر بمصر بقوله[٢٠٢]: "كان على سقف سراية ثلاثمائة جرة من الفضة في واحدة منها شجرة مثمرة محملة".

بذلك نجد أن وثائق الجنيزة بما احتوته من عقود وحجج العقارات وقوائم بالدخول الخاصة بالمنازل المؤخرة، أو التي أوقفت على أغراض دينية، تعطي دلالة وأهمية للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي.

أسعار الدور والبيوت من خلال الجنيزة

التاريخ	ملابسات البيع والشراء	السعر بالدينار والدرهم	المكان	المصدر
٣٥٤هـ	منزلان لوفاء دين	٥٠ دينارًا		Goitein: Amediterssane An socity, Vol. 4, p. 279.
٥٠٤هـ	نصف منزل مهر مقدم جزء من العريس	٢٨ دينارًا		Goitein: Vol. 4, p. 227.
٥١٨هـ	بيع منزل صغير	٢٠ دينارًا		Goitein: Vol. 4, p. 227.
٥٢٠-٥٣٣هـ	إفادة من محكمة المطالبات ببيع منزل	١٧ دينارًا	مليج	Goitein: Vol. 4, p. 275.
٥٣٥هـ	بيع فرجية بنت صدقا لمنزلها	٨ دنانير	منية زفتا – الغربية	Goitein: Vol. 4, p. 275.
٥٥٤هـ	بيع اثنين من أصل ٢٤ سهمًا في منزل يحتوي على شقتين مترابطتين	٣ دنانير		Goitein: Vol. 4, p. 278.
شوال/ ذو القعدة ٥٥١هـ	باع الصباغ مكارم بن سلامة بموافقة زوجته لأخيه أبو الحسن $\frac{1}{8}$ منزل	٥ دنانير	ربع سرايا المعروف سابقًا باسم مقر إقامة يوسف	Goitein: Vol. 4, p. 277.

التاريخ	ملابسات البيع والشراء	السعر بالدينار والدرهم	المكان	المصدر
٤٤٨هـ/ ١٠٥٦م	اشترى صيمح ديكني أبا الفرج بن صدقة بن صميج الإسرائيلي من عمه داود بن صميح الإسرائيلي ثلث أسهم من جملة ستة أسهم التي يملكها داود من البناء القائم	عشرة دنانير مثاقيل ذهبًا جيادًا	بفسطاط مصر	Khan Geoffrey: Arabic Legal and Administrative Documets in The Cambridge Geizah Collections, Series 10, 1993, p. 56-57.
٤٥٨هـ/ ١١٠٤م	اشترى إبراهيم بن موسى بن صلح الإسرائيلي من داود بن أزهر بن إبراهيم بن أزهر الإسرائيلي سهمًا واحدًا من الدويرة المعروفة بالجنان من جملة خمسة أسهم ملكه من جملة أربعة وعشرين سهمًا	خمسة عشر دينارًا مثاقيل ذهبًا عينًا		Khan, Ibid., p. 72-74.
غير مؤرخة	اشترى حسان ويكنى أبا علي بن إبراهيم بن أزهر الإسرائيلي الصيرفي من الشيخ أبي المنجا بهور بن شنوتة بن بجاش النصراني، صفقة واحدة، الدار التي بجميع ما تحتويه	بأربعين دينارًا مثاقيل ذهبًا عينًا	فسطاط مصر	Khan, Ibid., p. 91-92.

إيجار العقارات:

عرض ابن الرامي تفصيلاً للأحكام الفقهية التي تنظم العلاقة بين مالك دار ومستأجرها، سيما في المشكلات المتعلقة باستحقاق الأجرة كلها، أو نقص بعضها لسبب أو لآخر، واستيفاء مدة الإجار من عدمه، إلى غير ذلك من المشكلات التي يكشف حلها عن مستوى حضاري متقدم ساعد على تسهيل هذا

النوع من المعاملات العقارية، ورغب المالك في استثمار العقارات بإنشائها وتأجيرها[٢٠٣].

إيجار الدور والبيوت:

ضمت الفسطاط عددًا من الخطط التي تنسب إلى الجند الذين صحبوا عمرو بن العاص عند فتحه لمصر، ولم تؤجر تلك الدور والبيوت في المرحلة الأولى، ولكنها تطورت مع الوقت، وكانت تلك الدور والبيوت ملكًا لأصحابها. أما استئجار الناس للدور والبيوت، فالمعلومات عنها في تلك المرحلة المبكرة من تاريخ مصر الإسلامية ضئيلة، ولكن وجدت أخبار متناثرة عن استئجار الدور والبيوت من خلال أوراق البردي تحت عنوان كراء[٢٠٤] منازل مسكونة. فنجد ضمن أوراق البردي وثيقة إيجار مؤرخة بشهر ربيع الثاني سنة ٢٠٩هـ/ أغسطس سنة ٨٢٤م. يذكر فيها أن محمد بن حماد استأجر من أخيه إسحاق ابن حماد منزل في حارة العباس بن عون لمدة سنة أي اثنا عشر شهرًا بدينار وسدس، ويكون أول سنته أول يوم مسرى من شهور العجم من سنة مائتي وتسعة[٢٠٥].

تعددت أشكال الإيجارات، فنجد في وثيقة مؤرخة بشهر ربيع الثاني سنة ٢٧٤هـ/ (٨٨٧م) أجر عيسى بن أحمد الحمال يحيى بن مدان منزلاً، وهذا المنزل موجود في الضيعة المعروفة بقلنديون[٢٠٦]. وفي وثيقة يرجع تاريخها إلى القرنين الثاني والثالث الهجري (التاسع الميلادي)، استئجار فاطمة ابنة حمد بن عيسى بن إسحاق القبلي لنصف منزل ملك فلان بن أحمد الدباغ، وخصص لها الجزء الغربي من هذه الدار[٢٠٧].

في العصر الفاطمي يذكر الرحالة ناصر خسرو الذي زار مصر في الفترة ما بين سنة ٤٣٩هـ/ ١٠٤٧م، ٤٤١هـ/ ١٠٤٩م أن الدولة كانت تبني المنازل والدور في القاهرة والفسطاط، وتؤجرها لمن يرغب في ذلك، وأنه ليس لأحد أن يملك عقارًا أو منزلاً غير الذي بناه لنفسه، ويذكر أنه سمع أن للسلطان ثمانية آلاف بيت في القاهرة ومصر، وأنه يؤجرها ويحصل على أجرتها كل شهر،

يؤجرونها للناس برغبتهم، ثم يتقاضون الأجر، فلا يجبر شخص على ذلك، وكان الخليفة يخصص أشخاصًا لجمع ريعها[٢٠٨]. ثم يذكر أنه كان هناك الكثير من الحجرات للإيجار مساحتها ثلاثون ذراعًا في ثلاثين، كانت تكفي لثلاثمائة وخمسين شخصًا[٢٠٩]. ويذكر أنه في أثناء وجوده بالقاهرة، كان قد أجر منزلاً مساحته عشرون ذراعًا في اثنا عشر ذراعًا بخمسة عشر دينارًا مغربيًا في الشهر، وأنه أقام في منزل مؤلف من أربعة طوابق، ثلاثة منها مسكون، والطابق الأخير خال، وحينما عرض على صاحب المنزل أن يستأجره بخمسة دنانير مغربية في الشهر رفض؛ لأنه في حاجة إليه[٢١٠].

يدل هذا على أن الإيجارات في الفترة التاريخية كانت مرتفعة، بحيث إن فئة الموظفين والفقراء لا يستطيعون تحمل نفقاتها، وربما أن الرحالة ناصر خسرو لم يتحر الدقة في ذكره للأرقام، كما أنها مُبَالَغ فيها خاصةً ما يتصل بالدور التي يمتلكها الخليفة بالفسطاط والقاهرة، كما أنه ذكر القيمة الإيجارية بالدينار، في الوقت الذي ذكرت فيه أوراق البردي العربية القيمة بالدرهم.

إيجار العقارات المستخدمة في الأعمال التجارية:

كانت المدن المصرية في العصر الإسلامي مركزًا مهمًا للصناعات المختلفة والحرف المتعددة، التي يعمل بها أعداد كبيرة من العامة، بالإضافة إلى صغار الباعة وأصحاب الحوانيت في الأسواق التي انتشرت في البلاد في ذلك الوقت لبيع جميع أنواع السلع، وكانت الظاهرة الواضحة أن يتخصص كل سوق غالبًا بصناعة نوع معين من الصناعات، أو يشتهر بسلعة محددة[٢١١].

كذلك فقد ورد في أوراق البردي العربية وثيقة يرجع تاريخها إلى القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي لاستئجار حانوت، ولا يعرف المكان الذي كشفت فيه هذه الوثيقة. والكتابة تبتدئ من أعلى الوثيقة، وحالتها جيدة في ستة أسطر:

١- بسم الله الرحمن الرحيم ٢- هذا ما اكترا محمد بن عمرو القلما[وي] ٣- من عبد الله بن الحسن الموذن اكترا ٤- منه الدكان المسبل للمسجد ٥- المعروف بالسكة احد حدود ٦- ه[ذ]ا ال[د]كا[ن] ا[لمذ]كور [....][٢١٢].

وفي العصر الفاطمي يروي ناصر خسرو أنه شاهد في الفسطاط رباطًا ضخمًا (يسمى دار الوزير) في الدور الأسفل فيه يجلس الخياطون، وفي الأعلى الرفاءون، وأنه سأل عن القيمة الإيجارية لهذا الرباط الكبير، فقيل له إن أجره كل سنة عشرون ألف دينار مغربي، ولكن جانبًا منه قد تخرب، وهو يعمر الآن، فيحصل منه كل شهر ألف دينار، يعني اثنا عشر ألف دينار في السنة، وقيل إن في هذه المدينة مائتي رباط أكبر منه[٢١٣].

ويذكر أيضًا ناصر خسرو أن في القاهرة ما لا يقل عن عشرين ألف دكان كلها ملك للخليفة، والكثير منها كان يؤجر بعشرة دنانير، ولا يوجد ما يقل أجرته عن دينارين[٢١٤]. وكان هناك أصحاب أعمال يديرون حوانيتهم بأنفسهم، وقد يعمل عندهم بعض الأجراء.

الملاحظ على أسعار إيجارات الدكاكين التي أوردها ناصر خسرو أن فيها مبالغة واضحة منه، ولعل الرحالة الفارسي قصد التقدير بالدراهم، وعلى أية حال يجب التحفظ في ذكر هذه الأرقام التي أوردها عن الحوانيت وإيجارها، فهو لم يتحر – على ما يبدو– الدقة في التقدير، ولم يعتمد بيانات رسمية، وإنما هي أخبار تسقطها رحالة من هنا وهناك، وسجلها في كتابه. إلا أن سياق النص يكشف لنا عما كان يتكبده الحرفيون من تلك الإيجارات الباهظة، التي فرضها الحكام الفاطميون، والتي كانت بطبيعة الحال تمتص مكاسبهم، فلا يعود عليهم إلا القليل من حرفهم ومعايشهم.

ازدهر النشاط الاقتصادي بمصر الإسلامية خلال عصورها، وقد كثرت القياسر[٢١٥]، التي وجدت في مصر منذ العصر الأموي؛ إذ يذكر ابن عبد الحكم أن عبد العزيز بن مروان بنى في الفسطاط قيسارية العسل، وقيسارية الجمال، وقيسارية الكباش[٢١٦].

وفي العصر الطولوني أورد قيام قيسارية مقابل مسجد جبر بن القاسم، وصفها بأنها كانت قديمًا لعلي بن محمد الأسدي الكاتب من أصحاب خمارويه بن أحمد بن طولون توفي سنة ٣٢٠هـ/ ٩٣٢م(٢١٧).

وفي العصر الإخشيدي أورد ابن دقماق قيام قيسارية تحرير وكانت بعقبة بن قليج، وهي منسوبة إلى تحرير الأرغلي الإخشيدي(٢١٨).

وكان لازدهار النشاط الاقتصادي في العصر الفاطمي أن ازداد بناء القياسر، وعمرت بالتجار الوافدين عليها(٢١٩). كما كثرت الخانات(٢٢٠). وقد أشار ناصر خسرو إلى وجود عدد كبير من الخانات في مدينة الفسطاط، وقد ذكر أن إيجاراتها مرتفعة، حتى لقد بلغ إيجارها حوالي ١٢ ألف دينار في السنة(٢٢١). وانتشرت أيضًا الفنادق للتجار والأجانب؛ لكي يرتاحوا بها، وذلك نظير ما بين درهم واحد أو درهم ونصف في الليلة(٢٢٢). وكان دخل الفندق الكبير في العاصمة أكثر من مائة دينار في الشهر(٢٢٣). وكانت الحكومة الفاطمية تعرض رقابة محكمة على جميع العمليات التجارية(٢٢٤). وبذلك نجد أن الحكومات في مصر الإسلامية كانت تملك بيدها كل أمور الاقتصاد، وتسيطر عليه، وتتحكم في توجيهه وفق مصالحها الخاصة.

الخاتمة:

ناقش الموضوع الملكية العقارية للدور والبيوت في مصر الإسلامية من الفتح العربي الإسلامي حتى سقوط الدولة الفاطمية (٢١هـ- ٥٦٧هـ/ ٦٤١م- ١١٧١م). دراسة تاريخية وثائقية، وكان من نتائجه أنه وجدت عوامل مناخية وبيئية واجتماعية أثرت في بناء الدور والبيوت.

ويتضح لنا من خلال الدراسة أن الإسلام حدد القواعد الخاصة بعلاقة الفرد بالمجتمع، فعالجت أحكامه الفقهية هذه العلاقة، ومنها الملكية العقارية للدور والبيوت، من حيث الخصوصية في المسكن، والملكية المشتركة للدور والبيوت، وتحديد ملكية الجدار، وما يظهر من مشاكل تتصل بالترميم والتعديل المعماري بعد السكن في إطار تغير الملكية العقارية بالبيع أو الشراء.

وكان من نتائج البحث أيضًا التعرف على مواد البناء المستخدمة في بناء الدور والبيوت وأثرها على العمارة الإسلامية وتطورها. كما أوضحت الدراسة أنواع الحرف والبنائين، وكيفية عملهم وأجورهم المختلفة من عصر إلى آخر من خلال أوراق البردي والجينزا.

وأظهرت الدراسة التحليلية لبعض أوراق البردي العربية ووثائق الجينزة لملكية الدور والبيوت وتأجيرها اختلاف أسعارها من عصر إلى آخر خلال فترة البحث.

ومن الحقائق التي توصلت إليها الدراسة أن الملكية العقارية للدور والبيوت في مصر منذ الفتح العربي الإسلامي حتى نهاية الدولة الفاطمية، طرأ عليها تغيير كبير من حيث التأثيرات المعمارية وتطورها خلال عصورها المختلفة، وأيضًا اختلاف أسعارها من عصر إلى آخر، وإرجاع هذا إلى اختلاف قوة اقتصاد الدولة عبر عصورها الإسلامية المختلفة.

ملاحق البحث

لوحة رقم (١)

لوحة رقم (٢)

54 CATALOGUE DU MUSÉE ARABE DU CAIRE.

Inscription : Quatre lignes en coufique simple, petits caractères en relief plat.

(1) بسمله ... بركة من الله لمعاذ ويكنّا أبا طالب بن (2) عتيق بن عبد الملك
لحذّا من هذه الدار ذات الحانوت أثنا عشر سهماً (3) من أربعة وعشرين سهم (sic)
مشاعاً غير مقسوم بجميع حقوقها وحدودها (4) سفلها وعلوها وكل حقّ هو لها
داخل فيها وخارج منها.....

شكل رقم (١)

3535 (pl. VII)

Titre de propriété. — *Dimensions* : 56 × 26.

Provenance : Inconnue.

Inscription : Deux lignes en coufique légèrement fleuri, caractères moyens en relief bombé.

(1) بسمله (le mot manque) بسم ..... هذا (*sic*) — C. XXVII, 60 (depuis) ..... نعمة من الله (2)
هذه الدار ذات الحانوت بجميع حدودها وحقوقها وسفلها وعلوها لعبد الله
عمر بن سلمان بن سلامة العطّار ملكاً له من فضل الله وجزيل عطائه

شكل رقم (٢)

56 CATALOGUE DU MUSÉE ARABE DU CAIRE.

les deux participes présents par «tous droits y attenant et en découlant». Il n'y a d'ailleurs là, sans doute, qu'une clause de style signifiant tous les droits quels qu'ils soient (cf. VAN BERCHEM, *CIA, Égypte*, I, n° 19).

Au début de la ligne 4 faut-il lire التمّار «le marchand de dattes»? On s'attendrait plutôt, au point de vue du sens, à trouver un nom de nombre gouvernant l'accusatif سهماً. Le seul qui pourrait se lire serait الثمان, mais il faudrait supposer l'article et un nombre de dizaines omis après الثمان, et gouvernant l'accusatif singulier, ce qui semble difficile.

D'autre part, Wiet me signale, au dernier moment, l'inscription d'une planchette de provenance inconnue en coufique simple :

..... (1) محمّد ابنتي موسى بن علي ..... (2) العلوي سهما نصفين من رزق
الله وعطائه .....

شكل رقم (٣)

1319 (pl. V)

Titre de propriété. — *Dimensions* : 66 × 21.

Provenance : Inconnue.

Inscription : Quatre lignes en coufique simple, petits caractères en relief plat :

(1) بسمله..... بركة من الله ويمن وإسعادة..... هذا المنزل (?) بجميع
حقوقه وحدوده وسفله وعلوه وأرضه..... وكل حق هو له داخل (3) فيه
وخارج منه لأبي القاسم مسعود..... (4) التمّار (?) سهماً نصفين مشاع غير
مقسوم.....

شكل رقم (٤)

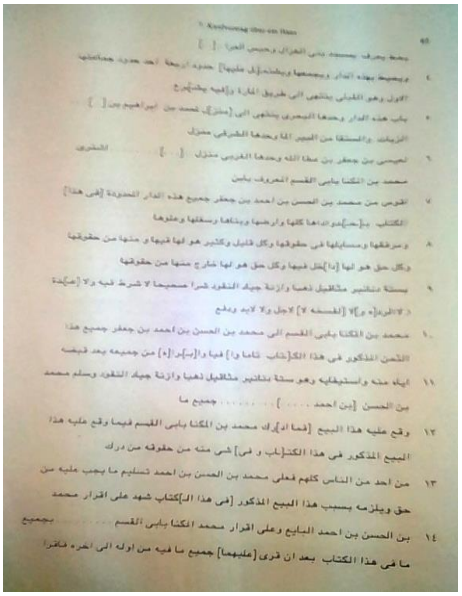

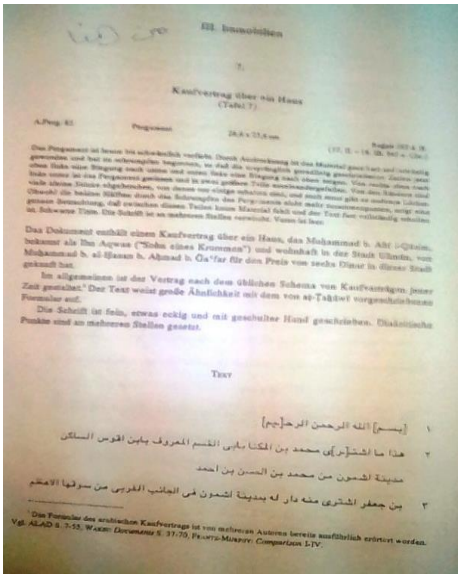

الوثيقة الأولى (الصفحتان الأولى والثانية)

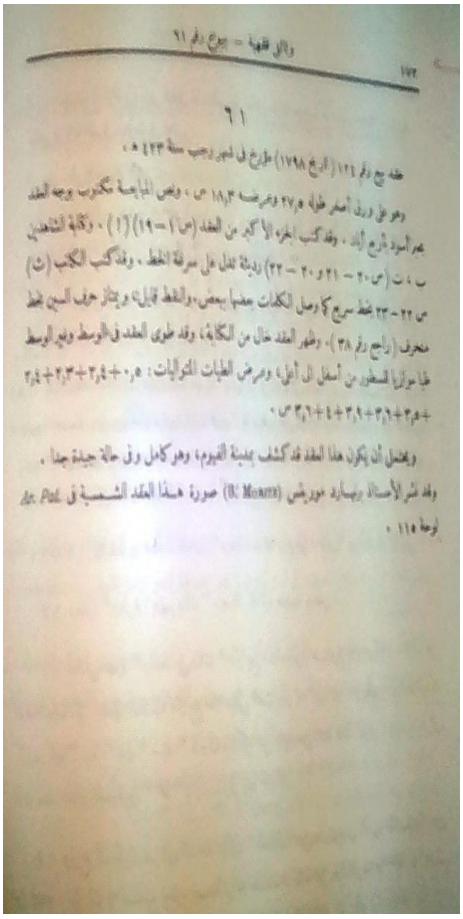

وثائق قبطية – بيع رقم ٦١ ١٧٢

٦١

عقد بيع رقم ١٢٤ (تاريخ ١٧٢٨) محرر في شهر رجب سنة ٤٤٣ هـ .

وهو على ورق أصفر طوله ٣٠,٢ وعرضه ١٨,٣ س ، وفي المباعة مكتوب وجه العقد بحبر أسود بأربع أيد . وقد كتب الجزء الأكبر من العقد (س ١ – ١٩) (أ) ، وكتابة الشاهدين ب ، ت (س ٢٠ – ٢١ و ٢٠ – ٢٢) رديئة تدل على سرعة الخط . وقد كتب الكاتب (ث) س ٢٢ – ٢٣ بخط سريع كما وصل الكلمات بعضها ببعض، والنقط قليل، ويمتاز حرف السين فيه بتحرف (براجع رقم ٣٨) . وظهر العقد خال من الكتابة، وقد طوى العقد في الوسط وفي الوسط طيا أولا للسطور من أسفل الى أعلى، وعرض الطيات المتوالية : ٠,٥ + ٢,٤ + ٢,٣ + ٢,٤ + ٢,٣ + ٢,٦ + ٢,٩ + ٤ + ٣,٦ س .

ويحتمل أن يكون هذا العقد قد كشف بمدينة الفيوم، وهو كامل وفي حالة جيدة جدا .

وقد نشر الأستاذ ريمارد موريس (R. Morris) صورة هذا العقد الشمسية في Rec. Pléd. لوحة ١١٥ .

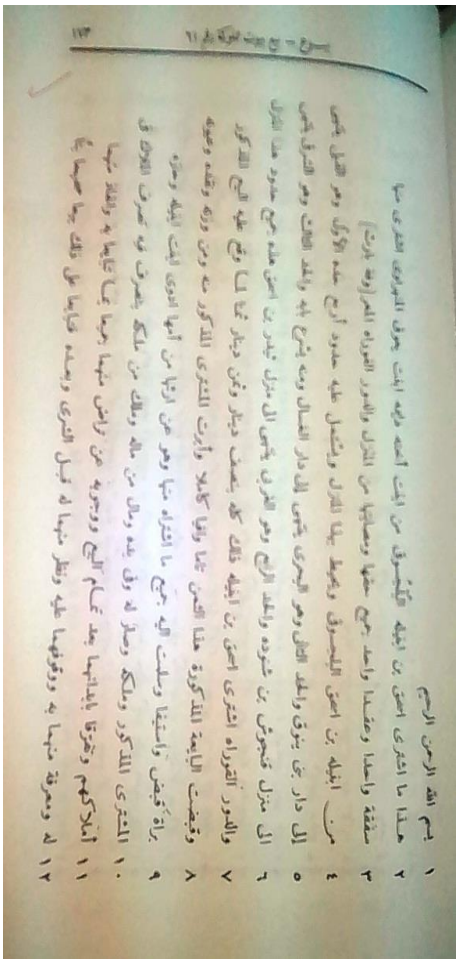

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما اشترى اسحق بن ابليه القبجوقي من ابنة أخته دلوه ابنة يوحنا الفيومي اشترى منها صفقة واحدا وضمنا واحد جميع حقها وبعضها من المنزل والدور القراريط المذروعة بذراع [من] ابليه بن اسحق القبجوقي ويحيط بها المنزل ويشتمل عليه حدود أربع حده الأول وهو القبلي يلي إلى دار بني بزوق والحد الثاني وهو البحري يلي إلى دار الصباغ وبه مشرع يشرع به والحد الثالث وهو الشرقي يلي الى منزل قبجوش بن شنوده والحد الرابع وهو الغربي يلي الى منزل نيدار بن اسحق حده هذا المنزل والدور القراريط اشترى اسحق بن ابليه ذلك كله بنصف دينار ونحن دينار كما أنا دفع عليه المبلغ المذكور وقبضت البائعة المذكورة هذا الثمن تاما وافيا كاملا وأبرأت المشترى المذكور مع ورثته وعقبه وجميع براءة قبض وأسقيا وسلمت اليه جميع ما اشتراه منها وهو عن الزيادة أنها لدوى البيت اليه وحقه ولا حق المشترى المذكور وملكه وصار له وفي يده ويملك من ملكه يتصرف فيه كتصرف الملاك في أملاكهم وتحرقا بابتياعها بعد تمام البيع ووجوبه عن تراض منهما وبما يجب فيما بينهما بما ولا حق لهما ولا لمن ورثهما ولا لعقبهما ولا لمن يدعي منهما له ولا ينظر منهما له قبل الثري وبعده فيما على ذلك بما صحيحا بما له ومعرفة منهما به ووقوفهما عليه ونظر منهما له قبل الثري وبعده فيما على ذلك بما

الوثيقة الثانية (الصفحتان الأولى والثانية)

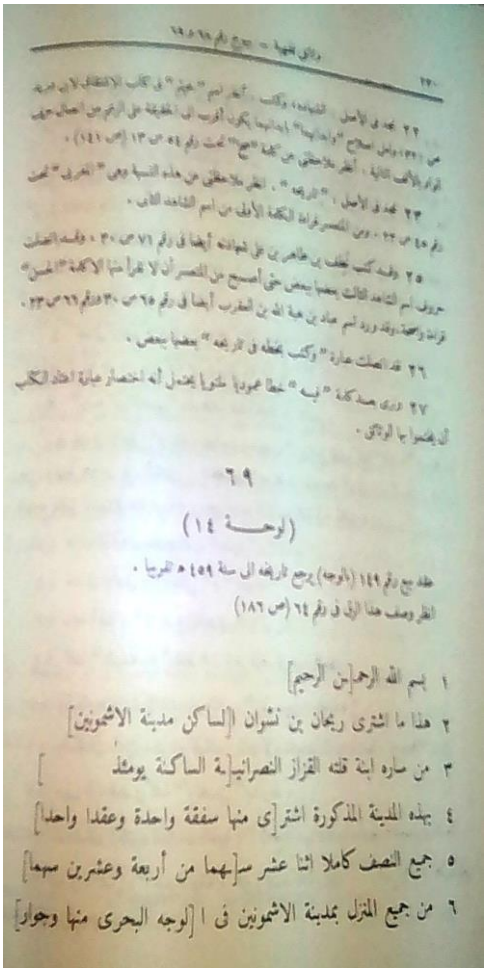

٢٢ هذه في الأصل «الشهادة»، وكتب أسفل اسم «عيّاد» في كتاب الاستقصا لابن عبد
من ٣٠٠، وابن الصباح «وداديا» (داديا) يكون أقرب إلى الطبيعة على الرغم من احتمال جهل
الوثائق الثانية. انظر ملاحظتي عن كلمة «صح» تحت رقم ٥٤ ص ١٣ (ص ١٤١).

٢٣ هذه في الأصل «تاريخه». انظر ملاحظتي عن هذه النسبة وهي «الغربي» تحت
رقم ٥٥ ص ٢٢. وفي المصدر قراءة الكلمة الأولى من اسم الشاهد الثاني.

٢٥ وقيد كتب تحت يد عاصم بن علي شهادته أيضا في رقم ٧١ ص ٣٠. وقيد اتصلت
حروف اسم الشاهد الثالث بعضها ببعض حتى أصبح من المتعسر أن لا نقرأ منها إلا كلمة "الحسن"
فقط وقد ورد اسم عباد بن هبة الله بن المغرب أيضا في رقم ٦٥ ص ٣٠ ورقم ٦٦ ص ٣٣.

٢٦ هذه الصيغة عادية "وكتب بخطه في تاريخه" بعضها ببعض.

٢٧ ذكرى هذه الكلمة "نيف" خطأ محمودا مقبولا بحمل أنه اختصار عبارة اعتاد الكتاب
أن يختصروا بها الوثائق.

٦٩

(لوحـــة ١٤)

عقد بيع رقم ١٤٩ (لوحة) يرجع تاريخه الى سنة ٤٥٩ هـ تقريبا.
انظر وصف هذا الرق في رقم ٦٤ (ص ١٨٦)

١ بسم الله الرحم[ن الرحيم]
٢ هذا ما اشترى ريحان بن نشوان [الساكن مدينة الاشمونين]
٣ من ساره ابنة قلته القزاز النصرانية[ة الساكنة بومئذ]
٤ بهذه المدينة المذكورة اشتر[ى منها سفقة واحدة وعقدا واحدا]
٥ جميع النصف كاملا اثنا عشر سر[بهما من أربعة وعشرين سهما]
٦ من جميع المنزل بمدينة الاشمونين ف ا [لوجه البحرى منها وجوار]

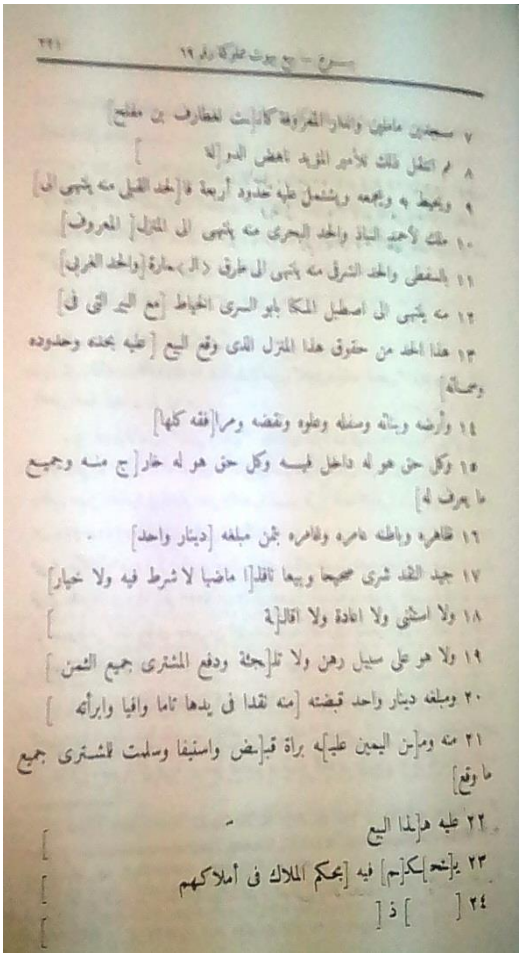

٧ سجدتين ماطين وانار المعروفة كانت للعطارف بن مفلح]
٨ لم اتطل ذلك للأمير المؤيد بعض الدور[له]
٩ ويحيط به وبجميعه ويشتمل عليه حدود أربعة ه[ذا الحد القبلي منه ينتهي الى]
١٠ ملك لأحمد الباذ والحد البحري منه ينتهي الى المنزل [المعروف]
١١ بالسقطي والحد الشرقي منه ينتهي الى طرق دا[ر عمارة [والحد الغربي]
١٢ منه ينتهي الى اصطبل المكنا بابو السرى الخياط [مع البير التي في]
١٣ هذا الحد من حقوق هذا المنزل الذي وقع البيع [عليه بجمله وحدوده
وحمائه]
١٤ وأرضه وبنائه وسفله وعلوه ونقضه ومر[فقه كلها]
١٥ وكل حق هو له داخل فيـــه وكل حق هو له خار[ج منـه وجميع
ما يعرف له]
١٦ ظاهره وباطنه عامره وغامره بثمن مبلغه [دينار واحد]
١٧ جيد النقد شرى صحيحا وبيعا ناقدا[ماضيا لا شرط فيه ولا خيار]
١٨ ولا استثنى ولا اعادة ولا اقالة[ ]
١٩ ولا هو على سبيل رهن ولا تلـ[جئة ودفع المشترى جميع الثمن]
٢٠ ومبلغه دينار واحد قبضته [منه نقدا في يدها تاما وافيا وابرأته]
٢١ منه ومـ[ن اليمين عليه] براة قبـ[ض واستيفا وسلمت للمشترى جميع
ما وقع]
٢٢ عليه هـ[ذا البيع]
٢٣ يلـ[تحـ]كـ[م] فيه [بحكم الملاك في أملاكهم]
٢٤ [ ] ذ [ ]

الوثيقة الثالثة

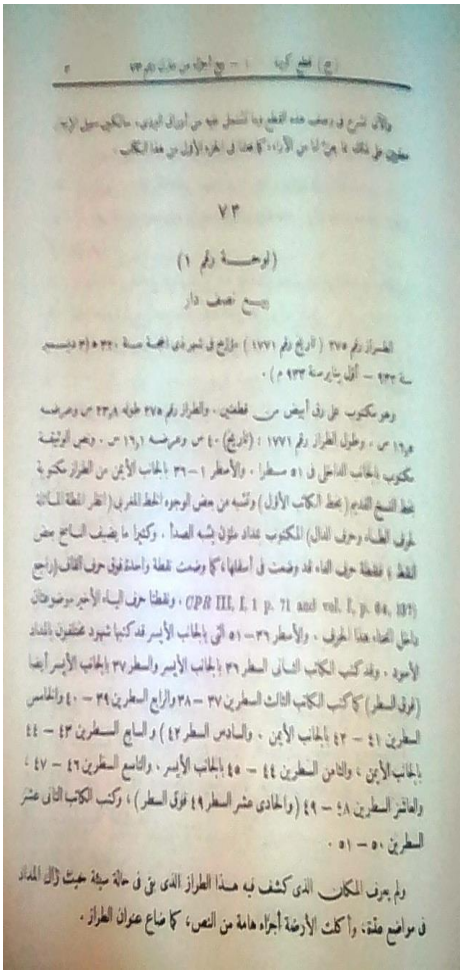

٧٣

(لوحة رقم ١)

بيع نصف دار

الطراز رقم ٢٧٥ (تاريخ رقم ١٧٧١) مؤرخ في شهر ذي الحجة سنة ٣٦٠ هـ (٣ ديسمبر سنة ٩٧٠ – أول يناير سنة ٩٧١ م) .

وهو مكتوب على ورق أبيض من قطنين . والطراز رقم ٢٧٥ طوله ٢٣,٨ س وعرضه ١٦,٥ س . وطول الطراز رقم ١٧٧١ : (تاريخ) ٤٠ س وعرضه ١٦,٥ س . ونص الوثيقة مكتوب بالجانب الداخل في ٥١ سطرا . والأسطر ١ – ٣٦ بالجانب الأيمن من الطراز مكتوبة بخط النسخ القديم (خط الكاتب الأول) وتشبه من بعض الوجوه الخط المغربي (انظر النقطة الثالثة لحرف الطاء وحرف الدال) المكتوب بمداد متآكل يشبه الصدأ . وكثيرا ما يضيف الناسخ بعض النقط ؛ فنقطة حرف الهاء قد وضعت في أسفلها ، كما وضعت نقطة واحدة فوق حرف القاف (راجع CPR III, I, 1 p. 71 and vol. I, p. 64, 124) داخل الطاء هذا الحرف . والأسطر ٣٦ – ٥١ التي بالجانب الأيسر قد كتبها شهود مختلفون بالمداد الأسود . وقد كتب الكاتب الثاني السطر ٣٦ بالجانب الأيسر والسطر ٣٧ بالجانب الأيسر أيضا (فوق السطر) كما كتب الكاتب الثالث السطرين ٣٧ – ٣٨ والرابع السطرين ٣٩ – ٤٠ والخامس السطرين ٤١ – ٤٢ بالجانب الأيمن . والسادس السطر ٤٢) والسابع السطرين ٤٣ – ٤٤ بالجانب الأيمن ، والثامن السطرين ٤٤ – ٤٥ بالجانب الأيسر . والتاسع السطرين ٤٦ – ٤٧ ، والعاشر السطرين ٤٨ – ٤٩ (والحادي عشر السطر ٤٩ فوق السطر) ، وكتب الكاتب الثاني عشر السطرين ٥٠ – ٥١ .

ولم يعرف المكان الذي كشف فيه هذا الطراز الذي بقي في حالة سيئة حيث زال المداد في مواضع عدة، وأكلت الأرضة أجزاء هامة من النص، كما ضاع عنوان الطراز .

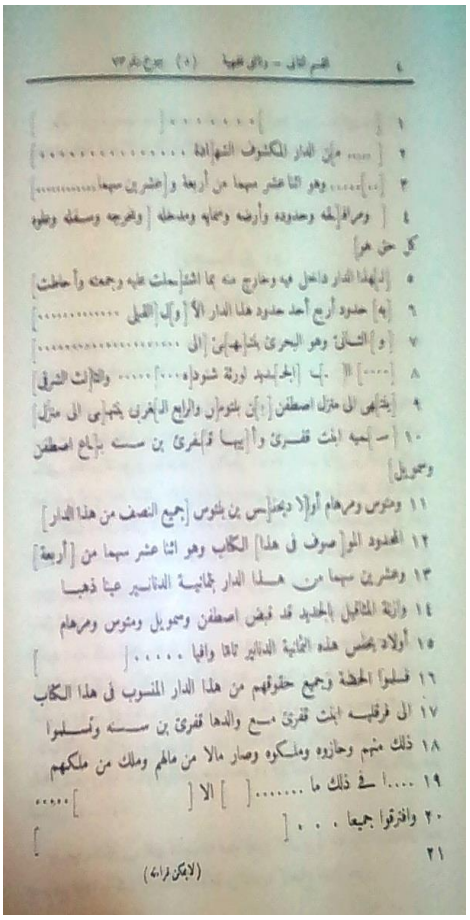

١ [.....]
٢ [..... من الدار المكشوف الشهادة .....]
٣ [.....] وهو اثنا عشر سهما من أربعة و[عشرين سهما .....]
٤ [ ] وحرافاته وحدوده وأرضه وسمائه ومدخله [ ] ومخرجه وسفله وعلوه
كل حق هو
٥ [ ] هذا الدار داخل فيه وخارج منه بما اشتملت عليه وجمعته وأحاطت
٦ [به] حدود أربع أحد حدود هذا الدار الأ[ول القبلي .....]
٧ [و] الثاني وهو البحري يتجاهين [إلى .....]
٨ [ ] [ ] [الجا]نب [لورثة شنودا .....] والثالث الشرقي
٩ [يتاخم الى منزل اصطفن [ ]ن بلتوس والرابع الغربي يتجاهي الى منزل
١٠ [ ]ه ابنة قفسرى وأبيها قو[غرى بن] يتاخم اصطفن
وحتويل
١١ وبتوس ومرهام أولا [ ] ويحتا[س بن بلتوس [جميع النصف من هذا الدار
١٢ المحدود المو[صوف في هذا] الكتاب وهو اثنا عشر سهما من [أربعة
١٣ وعشرين سهما من هذا الدار بجمانية الدنانير عينا ذهبا
١٤ وازنة المثاقيل بالحديد قد قبض اصطفن وحتويل وبتوس ومرهام
١٥ أولاد يحنس هذه الثمانية الدنانير ناقدا وافيا ..... [ ]
١٦ فسلموا الحصة وجميع حقوقهم من هذا الدار المنسوب في هذا الكتاب
١٧ الى فرقليه ابنة قفرى مسح والدها قفرى بن ... وسلموا
١٨ ذلك منهم وحازوه وملكوه وصار مالا من مالهم وملك من ملكهم
١٩ .... في ذلك ما ..... [ ] الا [ ] .....
٢٠ وافترقوا جميعا . . . [ ]
٢١ [ ]
(الباقي مزال)

الوثيقة الرابعة (الصفحتان الأولى والثانية)

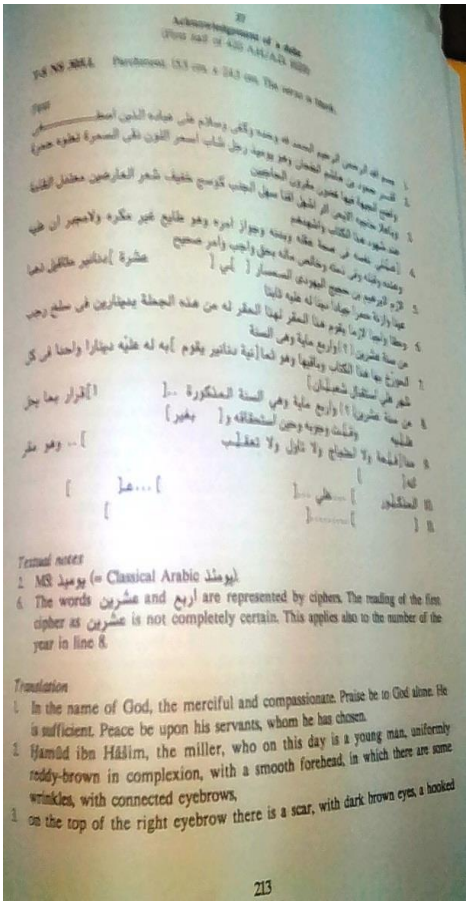

الوثيقة الخامسة

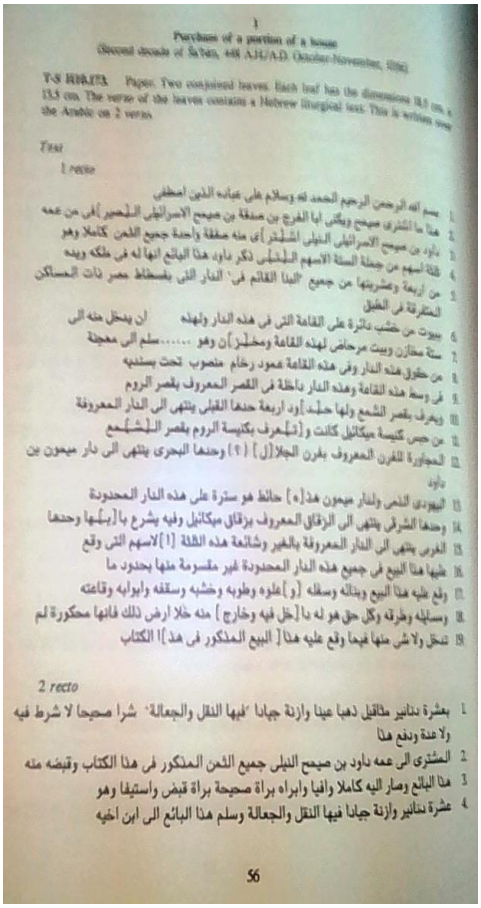

الوثيقة السادسة (الصفحة الأولى)

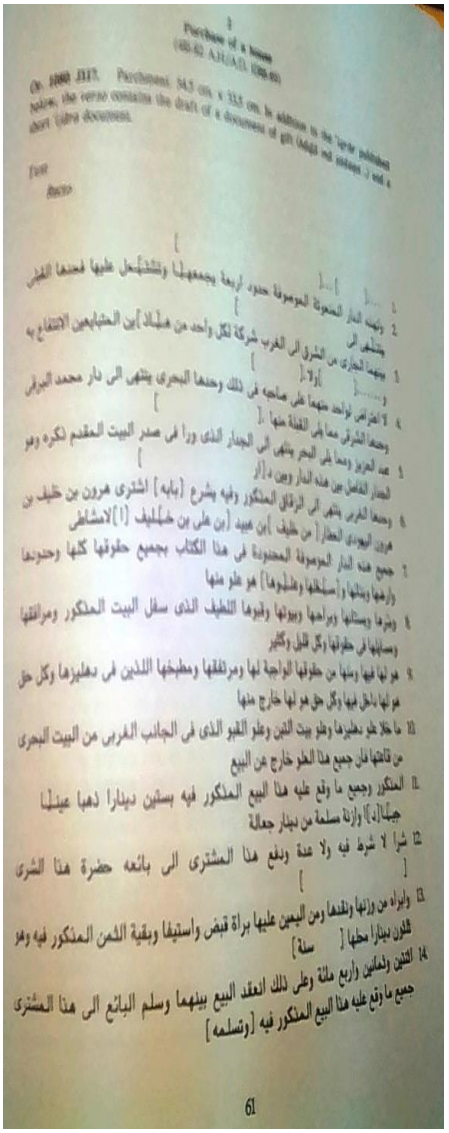

Purchase of a house
(483-82 A.H./A.D. 1090-91)

On paper. Dimensions: 54.5 cm. x 33.5 cm. In addition to the Syriac published below, the verso contains the draft of a document of gift (habah) and sixteen (?) and a short Syriac document.

Text

Recto

[illegible]

1. [illegible]
2. وبيعه الدار المحدوة المرسومة حدود اربعة بجميعها وتشتمل عليها فحدها القبلي [illegible] ينتهي الى
3. بيعها الجاري من الشرق الى الغرب شركة لكل واحد من هذان [illegible] ابن الحشابين الانتفاع به
4. [illegible] لا [illegible]
5. [illegible]
6. لا اغراض لواحد منهما على صاحبه في ذلك وحدها البحري ينتهي الى دار محمد البرقي
7. وحدها الشرقي مما يلي القبلة منها [illegible] وحدها الشرقي مما يلي البحر ينتهي الى الجدار الذي وراء في صدر البيت المقدم ذكره وهو
8. عند العزيز وحدها يلي البحر ينتهي الى [illegible] ه [illegible]
9. الحدار الفاصل بين هذه الدار وبين د [illegible]
10. وحدها الغربي ينتهي الى الرقاق المذكور وفيه بشرع [بابه] اشترى هرون بن خليف بن
11. هرون اليهودي الحضار [من خليف] ابن عبيد [بن علي بن خليف [ا] لامشاطي
12. جميع هذه الدار الموصوفة المحدودة في هذا الكتاب بجميع حقوقها كلها وحدودها
13. وارضها وبنائها وأسفلها وعلوها] هو علو منها
14. وبئرها وممشاها وبراحها وبيوتها وقبوها الخليف الذي سفل البيت المذكور ومرافقها
15. ومسايلها في حقوقها وكل قليل وكثير
16. هو لها فيه وسفا من حقوقها الواجبة لها ومرافقها ومطبخها اللذين في دهليزها وكل حق
17. هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها
18. ما خلا علو دهليزها وعلو بيت الثين وعلو القبو الذي في الجانب الغربي من البيت البحري
19. من قاعتها فان جميع هذا الحق خارج عن البيع
20. المذكور وجميع ما وقع عليه هذا البيع المذكور فيه بستين دينارا ذهبا عينيا
21. جيدا [ا] وازنة مسلمة من دينار جعالة
22. شرا لا شرط فيه ولا عدة ودفع هذا المشترى الى بائعه حضرة هذا الشرى
23. [illegible]
24. وابراه من وزنها ونقدها ومن اليمين عليها براءة قبض واستيفا وبقية الثمن المذكور فيه وهو
25. ثلثون دينارا محلها [illegible] سنة]
26. الثنين وثمانين واربع مائة وعلى ذلك انعقد البيع بينهما وسلم البائع الى هذا المشترى
27. جميع ما وقع عليه هذا البيع المذكور فيه [وتسلمه]

61

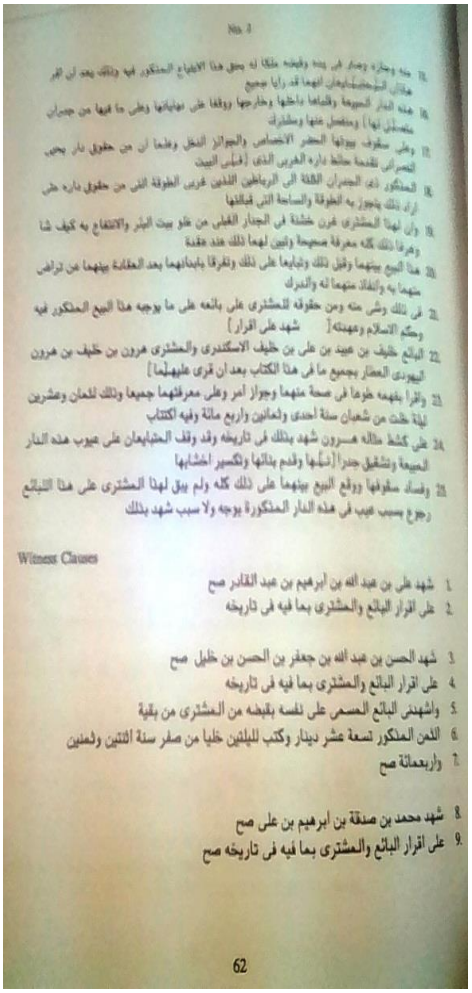

No. 3

12. حده وحازه وصار في يده وقبضه ملكا له يحق هذا الابتياع المذكور فيه وذلك بعد ان اقر
هذان البيعان بذلك بينهما قد رايا جميع
13. هذه الدار المبيعة وقياسها داخلها وخارجها ووقفا على نهايتها وعلى ما فيها من جيران
متصلين لها [ومتصل عنها ومشترك
14. وعلى سقوف بيوتها الحصر الاخصاص والجوائز النخل وعلما ان من حقوق دار يحيى
النصراني المقدمة حائط داره الغربي الذي [ضلّى البيت
15. المذكور ذي الجيران القلة الى الرياطين اللذين غربي الطوقة التي من حقوق داره على
ان ذلك يجوز به الطوقة والساحة التي قبالتها
16. وان لهذا المشترى غرس خشبة في الجدار القبلي من علو بيت البئر والانتفاع به كيف شا
وعرفا ذلك كله معرفة صحيحة وتبين لهما ذلك عند عقدة
17. هذا البيع بينهما وقبل ذلك وتبايعا على ذلك وتفرقا بابدانهما بعد العقادة بينهما من تراض
منهما به وانفاذ منهما له والدرك
18. في ذلك وشى منه ومن حقوقه للمشترى على بائعه على ما يوجبه هذا البيع المذكور فيه
وحكم الاسلام ومهمته [شهد على اقرار]
19. البائع خليف بن عبيد بن علي بن خليف الاسكندري والمشترى هرون بن خليف بن هرون
اليهودي العطار بجميع ما في هذا الكتاب بعد ان قرى عليهما [
20. واقرا بفهمه طوعا في صحة منهما وجواز امر وعلى معرفتهما جميعا وذلك لثمان وعشرين
ليلة خلت من شعبان سنة احدى وثمانين واربع مائة وفيه اكتتاب
21. على كشط ماتاله هسرون شهد بذلك في تاريخه وقد وقف الحشابيان على عيوب هذه الدار
المبيعة وتشقيق جدرا [ضلّها وقدم بنائها وتكسير اخشابها
22. وفساد سقوفها ووقع البيع بينهما على ذلك كله ولم يبق لهذا المشترى على هذا البائع
رجوع بسبب عيب في هذه الدار المذكورة بوجه ولا سبب شهد بذلك

Witness Clauses

1. شهد علي بن عبد الله بن ابرهيم بن عبد القادر صح
2. على اقرار البائع والمشترى بما فيه في تاريخه

3. شهد الحسن بن عبد الله بن جعفر بن الحسن بن خليل صح
4. على اقرار البائع والمشترى بما فيه في تاريخه
5. واشهدني البائع الحسمي على نفسه بقبضه من المشترى من بقية
6. الثمن المذكور تسعة عشر دينار وكتب للبلثين خليا من صفر سنة اثنتين وثمنين
7. واربعمائة صح

8. شهد محمد بن صدقة بن ابرهيم بن علي صح
9. على اقرار البائع والمشترى بما فيه في تاريخه صح

62

الوثيقة السابعة (الصفحتان الأولى والثانية)

حواشي البحث:

(١) سورة النحل، الآية (٨٠).
(٢) محمود الأكايدي: المضمون والشكل في عمارة المسكن الإسلامي، الحلقة الدراسية الرابعة لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية، الرباط، ١٩٩١م، ص ١٩.
(٣) سورة البقرة، الآية (٢٢٢).
(٤) أحمد فريد مصطفى: القيم الإسلامية في العمران المعاصرة، مجلة البناء السعودية، ١٩٨٨م، العدد (٤١)، ص ٤٢.
(٥) محمد عبد الستار عثمان: الإعلان بأحكام البنيان لابن الرامي: دراسة آثارية معمارية، دار الوفاء للنشر بالإسكندرية، ٢٠٠٢م، ص ٤٥.
(٦) ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد): مقدمة ابن خلدون، دار الجيل، بيروت، د.ت، ص ١٦٥.
(٧) ابن الأثير (عز الدين أبو الحسن علي): الكامل في التاريخ، تحقيق الشيخ خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م، ج٢، ص ٤٨٨.
(٨) المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٤م، ص ٤٢٨.
(٩) الدمشقي (أبو الفضل جعفر بن علي): الإشارة إلى محاسن التجارة، تحقيق: البشري الشوربجي، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٧م، ص ٥٣.
(١٠) الجاحظ (عمر بن بحر): البخلاء، حقق نصه وعلق عليه: طه الحاجري، ط٢، دار المعارف، ص ٩٠.
(١١) الجاحظ (عمر بن بحر): كتاب التبصرة بالتجارة، تحقيق: حسن حسني عبد الوهاب، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م، ص ١٤، هامش (١).
(١٢) محمود بلال مهران: المدخل لدراسة الفقه الإسلامي، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ص ٣٤٦-٣٤٧.
(١٣) محمود مهران: المرجع السابق، ص ٣٤٧.
(١٤) نفسه، ص ص ٣٤٧- ٣٤٨.
(١٥) نفسه، ص ٣٥٠.

(١٦) الدور: (ج). الدار، المحل يجمع البناء والساحة، والمنزل المسكون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط٣، القاهرة، ١٩٧٢م، ج١، ص ٣١٣.

(١٧) البيوت: (م) البيت– المسكن، وفرش البيت – الكعبة، القبر، وبيت الله. المعجم الوسيط، ج١، ص ٨٠.

(١٨) عبد المنعم ماجد: تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٣م، ص ٩٢.

(١٩) محمد محمود محمدين: التراث الجغرافي الإسلامي، ط٣، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٩٩م، ص ٤٤٩.

(٢٠) محمد عبد الستار عثمان: فقه العمران الإباضي: دراسة آثارية معمارية، طبع وزارة الأوقاف والشئون الدينية، سلطنة عمان، ط١، ٢٠١٤م، م١، ص ٢٥٢.

(٢١) محمد عبد الستار عثمان: المرجع السابق، م١، ص ٢٥٠.

(٢٢) نفسه، ص ٢٥٠.

(٢٣) شاكر مصطفى: المدن الإسلامية، الكويت، ١٩٨٨، ج١، ص ص ١٦– ١٨.

(٢٤) محمد عبد الستار عثمان: المرجع السابق، م١، ص ٢٥٠.

(٢٥) مارثا مندي: القرية ما بين النمو والتخطيط، سلسلة دراسات في الآثار والأنثروبولوجيا، نشر جامعة اليرموك، معهد الآثار والأنثروبولوجيا، إربد، الأردن، ١٩٩٠م، ص ١٢. نقلاً عن: محمد عبد الستار عثمان: المرجع السابق، ص ص ٢٥٠– ٢٥١.

(٢٦) محمد عبد الستار عثمان: دراسات في العمارة التقليدية في المنطقة العربية، المصرية للتسويق ولتوزيع، ٢٠١٢م، ص ١٨.

(٢٧) محمد عبد الستار عثمان: المرجع السابق، ص ١٨.

(٢٨) محمد عبد الستار عثمان: المرجع السابق، م١، ص ٢٥١.

(٢٩) نفسه، ص ٢٥١.

(٣٠) سورة النحل، الآية (٨٠).

(٣١) "كان خارجة بن حذافة بن غانم العدوي من الصحابة، أول من ابتنى غرفة بالفسطاط، فكتب بذلك إلى عمر، فكتب إلى عمرو أن ادخل غرفة خارجة، وأنصب سريرًا، وأقم عليه رجلاً ليس بالطويل وبالقصير، فإن اطلع من كواها فاهدمها، ففعل ذلك عمرو، فلم يبلغ الكوى فأقرها". ابن عبد الحكم: فتوح مصر وأخبارها، تحقيق: عبد المنعم عامر،

طبع ونشر لجنة البيان العربي، ١٩٦١م، ص ١٥١، ١٥٢.

(٣٢) محمد عبد الستار عثمان: المرجع السابق، ص ٢٣.

(٣٣) محمد عبد الستار عثمان، ابن الرامي، ص ١٢٠.

(٣٤) نفسه، ص ١٢٠.

(٣٥) نفسه، ص ١٢١.

(٣٦) الحائط: الجدار؛ لأنه يحوط ما فيه. وقال ابن جني: الحائط: اسم بمنزلة السقف والركن، وإن كان فيه معنى الحوط، جمعه حيطان، وحكى ابن الأعرابي في جمعه: حياط، وقال سيبويه في جمعه: حوطان، وقال الجوهري: صارت الواو في الحيطان ياءً لانكسار ما قبلها. والحائط: البستان من النخل إذا كان عليه جدار. تاج العروس، ١٩/٢٢٠-٢٢١؛ الثقفي (المرجي الثقفي): كتاب الحيطان، حققه: محمد خير رمضان يوسف، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٤م، ص ٢١، هامش (١).

(٣٧) ويذكر الثقفي أن أجلاء الحنفية اختلفوا في مسائل الحيطان، ثم يقول: "ثم أسعفت بمسائل الحيطان، ثم يقول: "ثم أسعفت بمسائل الحيطان والطرق والأبواب، وجدت مسائل دعوى الحيطان والطرق ومسيل الماء (من أصعب) المسائل مرامًا وأعسرها التئامًا" الثقفي: المصدر السابق، ص ٢٢.

(٣٨) محمد عبد الستار عثمان: المرجع السابق، ص ٤٩٤.

(٣٩) الفرسطائي (أبو العباس أحمد بن محمد بن بكي): القسمة وأصول الأرضين، كتاب في فقه العمارة الإسلامية، تحقيق: محمد صالح ناصر بكر بن الشيخ بلحاج، نشر مكتبة الضامري، سلطنة عمان، ط١، ١٩٩٢م، ص ١٩٦؛ محمد عبد الستار عثمان: فقه العمران الإباضي، طبع وزارة الأوقاف والشئون الدينية، سلطنة عمان، ط١، ٢٠١٤م، ص ٢٦١.

(٤٠)محمد عبد الستار عثمان: فقه العمران الإباضي، ص ٢٦١.

(٤١) ابن مازه (حسام الدين عمر بن عبد العزيز): كتاب الحيطان، تحقيق: عبد الله نذير، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٩٩٦م، ص ١٢٨؛ الثقفي: المصدر السابق، ص ص ٣٤-٣٥.

(٤٢) الكندي (محمد بن إبراهيم): بيان الشرع، نشر وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، د.ت، ج٣٩، ص ص ٢٠٣- ٢٠٤.

(٤٣) الكندي (أحمد بن عبد الله بن موسى): المصنف، نشر وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، د.ت، ج١٧، ص ١٩١.

(٤٤)محمد عبد الستار عثمان: المرجع السابق، ص ٤٩٨.

(٤٥) أدولف جروهمان: أوراق البردي العربية، ترجمه إلى العربية: د. حسن إبراهيم حسن، راجعه: عبد الحميد حسن، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ٢٠١٢م، السفر الثاني، ص ص ١٢٣- ١٢٤.

(٤٦) ابن الرامي، ص ص ٨٣، ٨٤، نقلاً عن: د. عبد الستار عثمان: ابن الرامي، ص ١٢٥.

(٤٧)محمد عبد الستار عثمان: ابن الرامي، ص ص ١٢٥-١٢٦.

(٤٨) ماجل: مجل مجلت يده مجلاً، ومجل مجلاً لغة هي أن يجتمع بين اللحم، والجل ماء من كثرة العمل، وأمجل يده جعلها ماجلة، والماجل هو الماء الكثير. المطرزي (أبو الفتح ناصر الدين، ت: ٦١٠هـ): المغرب في ترتيب المغرب، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، الناشر: مكتبة أسامة بن زيد، حلب، سوريا، ١٩٨٢م، ص ٣٠، ج٢، ص ٢٥٩؛ وقد ورد مصطلح الماجل في كتاب الإعلان، أو ماجن للدلالة على وحدة معمارية تبنى في تخوم الأرض أو الدور يجتمع فيها ماء المطر في موسم سقوطه، ويخزن لاستغلاله في أغراض الحياة. د. عبد الستار عثمان: ابن الرامي، ص ٣٥٦.

(٤٩) ابن مازه: المصدر السابق، ص ٢٥٨، هامش (٢)؛ ابن الرامي: المصدر السابق، ص ٤٦٦، نقلاً عن د. عبد الستار عثمان: ابن الرامي، ص ١٢٢.

(٥٠)محمد عبد الستار عثمان: ابن الرامي، ص ١٢٦.

(٥١) التلييس: مصطلح التلييس بدلالته المعروفة، وهي تكسية الجدران بطبقة من الملاط أيما كانت مادته، والتلييس يساعد على تقوية الجدران. المطرزي: المصدر السابق، ج١، ص ٣٠.

(٥٢) الشرافة: كانت من العناصر المعمارية والزخرفية التي جرت العادة بإنشائها في أعلى حوائط الدور، ولذلك اعتبر عدم وجودها من العيوب اليسيرة. ابن الرامي: المصدر السابق، ص ٢٤٥ نقلاً عن: عبد الستار عثمان: ابن الرامي، ص ١٢٦.

(٥٣) محمد عبد الستار عثمان: المرجع السابق، ص ٢٦.

(٥٤) أكحال: هي الطبقة السطحية الأخيرة من طبقات السقف، وهي تعلو طبقة الأصطاك، وتسمى تكحيلة، وتكون غالبًا من جير ورمل. ابن الرامي، ص ٢٦٥، هامش ٥ نقلاً عن محمد عبد الستار عثمان.

(٥٥) ابن الرامي: المصدر السابق، ص ص ٢٦٤-٢٦٦. نقلاً عن د. عبد الستار عثمان: المرجع السابق، ص ص ١٢٦-١٢٧.

(٥٦) محمد عبد الستار عثمان: المرجع السابق، ص ١٢٧.

(٥٧) Khan Geoffrey: Arabic Legal and Administrative Documents in the Cambridge Genizah Collections Serielo, 1993, p. 61-62.

(٥٨) ابن الرامي: المصدر السابق، ص ٢٦٦، نقلاً عن: عبد الستار عثمان، ص ١٢٧.

(٥٩)محمد عبد الستار عثمان: المرجع السابق، ص ١٢٨.

(٦٠) نفسه، ص ١٢٨.

(٦١) محمد عبد الستار عثمان: فقه العمران الإباضي، م١، ص ٢٥١.

(٦٢) سير و. م. فلندر بيري: الحياة الاجتماعية في مصر القديمة، ترجمة: حسن محمد جوهر، وعبد المنعم عبد الحليم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥م، ص ٢٦٧.

(٦٣) علي بهجت: حفريات الفسطاط بالاشتراك مع ألبير جبريل، نقله إلى العربية: علي بهجت ومحمود عكوش، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٨م.

(٦٤) المقريزي (تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط المقريزية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د.ت)، ج١، ص ٣٤١.

(٦٥) نفسه، ج١، ص ٣٠٤.

(٦٦) زكي محمد حسن: الفن الإسلامي في مصر، طبع دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٥م، ج١، ص ص ٤١-٤٢.

(٦٧) ابن عبد الظاهر: الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة، حققه: أيمن فؤاد سيد، مكتبة الدار العربية للكتاب، ١٩٩٦م، ص ١٧.

(٦٨) جروهمان: المرجع السابق، السفر الثالث، ص ص ٢٣٣، ٢٣٤.

(٦٩) المقريزي: المصدر السابق، ط١، ص ٣٠٤.

(٧٠) نفسه، ج٢، ص ٢٦٧.

(٧١) نفسه، ج٢، ص ١٦٢.
(٧٢) نفسه، ج٢، ص ٢٠.
(٧٣) القرميد، بالكسر يطلق على الآجر وما يطلى به كالجص والزعفران. وحجارة مصنوعة تنضج بالنار، ويبنى بها أو يغطي بها وجه البناء. المعجم الوسيط، ج٢، ص ٧٥٨.
(٧٤) السيد الباز العريني: مصر البيزنطية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦١م، ج١٠، ص ٣١٥.
(٧٥) ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص ١٨٤.
(٧٦) ابن حوقل (أبو القاسم): صورة الأرض، طبع ليدن، ١٩٣٨م، ص ١٤٦.
(٧٧) ألفريد ج. بتلر: فتح العرب لمصر، عربه: محمد فريد أبو حديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩م، ج١، ص ص ٩٢، ٩٣.
(٧٨) المقريزي: المصدر السابق، ج٢، ص ٢٤٩.
(٧٩) عبد اللطيف البغدادي (موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف، ت: ٦٢٩هـ/ ١٢٣١م): الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر، تحقيق أحمد غسان سبانو، نشر دار قتيبة، دمشق، ١٩٨٣م، ص ٦٨.
(٨٠) المقريزي: المصدر السابق، ج١، ص ٣٩٨.
(٨١) حسن أحمد محمود: حضارة مصر الإسلامية في العصر الطولوني، دار الفكر العربي، د.ت، ص ١٧٦.
(٨٢) زكي محمد حسن: المرجع السابق، ج١، ص ٦٣.
(٨٣) علي بهجت: المرجع السابق، ص ١٢٩.
(٨٤) المرجع السابق، ص ١٢٩.
(٨٥) رقم السجل: ١٣٨٧٠.
(٨٦) رقم السجل: ١٣٨٦٨.
(٨٧) جروهمان: المصدر السابق، السفر الأول، ص ١٤٧.
(٨٨) ابن سعيد (علي بن موسى المغربي، ت: ٦٧٣هـ/ ١٢٧٥م): المغرب في حلي المغرب، نشر: زكي محمد حسن وآخرون، طبع جامعة القاهرة، ١٩٥٣م، الجزء الأول، ص ٦.
(٨٩) دليل متحف الفن الإسلامي بالقاهرة، رقم الحفظ ٢٣٨٨، ص ٦٥.

(٩٠) الخطط، ج٢، ص ٢٦٩.
(٩١) زكي محمد حسن: المرجع السابق، ج١، ص ٩٦.
(٩٢) زكي محمد حسن: المرجع السابق، ص ٢١٤.
(٩٣) م. س. ديماند: الفنون الإسلامية، ترجمة: أحمد محمد عيسى، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٨م، ص ١١٧.
(٩٤) فريد شافعي: العمارة العربية في مصر الإسلامية، المجلد الأول، عصر الولاة، الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠م، ص ٤٥٥.
(٩٥) دليل متحف الفن الإسلامي، لوح من الخشب محفور وملون ومزين بزخارف وصور، مصر الدولة الطولونية القرن ٣هـ/٩م، رقم الحفظ، ٢- ٦٢٨٠، ص ٣٧.
(٩٦) Catalogue Du Musée Arabe: Doisa Epigraphes Juso Qel. Mal ou E. Imprimerie De L'institut Français, 1931, p. 25.
(٩٧) زكي محمد حسن: المرجع السابق، ج١، ص ٩٩
(٩٨) سهر سيد دسوقي: حكاية الأجور والأسعار في العصر الفاطمي، وزارة الثقافة، ٢٠١٥م، ص ص ٣٢٨، ٣٢٩.
(٩٩) الحرفة لغةً: هي الصنعة؛ لتحقيق الكسب، والمحترف هو الصانع، وحرفة الرجل: صنعته. الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، راجعه: مصطفى حجازي، الكويت، ١٩٨٦م، ج٢٣، ص ١٣٧. واصطلاحًا: تعني الصناعة التي يرتزق منها، وكل ما اشتغل الإنسان به ضروري، فإنه عند العرب يسمى صنعة وحرفة؛ لأنه ينحرف إليها. يقولون: صنعة فلان أن يعمل كذا، وحرفة فلان أن يفعل كذا، وقد روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: إني لأرى الرجل فيعجبني، فأقول: هل له حرفة؟ فإن قالوا: لا، سقط من عين، وهي كل "ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، وما سواه من الحدود فاسد". الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ٢٠٠٥م، ص ٧٩٩. والحرفة عبارة عن كل وجه يتقلب فيه الإنسان، وينصرف للكسب، فمنها الحدادة والبناء. حسين مؤنس: الحضارة "دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها"، مجلة عالم المعرفة، الكويت، العدد الأول، يناير ١٩٧٨م، ص ص ١٤، ١٥.
(١٠٠) ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد): العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١م،

ج١، حاشية ١، ص ٣٨.

(١٠١) سعيد مغاوري محمد: الألقاب وأسماء الحرف والوظائف في ضوء البرديات العربية، دار الكتب المصرية، ٢٠٠٠م، م٢، ص ٦٠٤.

(١٠٢) تاريخ ابن خلدون: ج١، ص ص ٥١١، ٥١٢.

(١٠٣) ابن الأخوة (محمد بن محمد بن أحمد القرشي): معالم أهل القربة في أحكام الحسبة، تحقيق: د. محمد محمود وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦م، ص ٢٣٥؛ س. د. جواتياين: دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية، تعريب وتحقيق: د. عطية القوصي، دار الثقافة العربية، ١٩٨٠م، ص ٣٨٢.

(١٠٤) اللماسون: هم عمال البناء الذين يتولون وضع اللمسات الأخيرة في البناء، كالملاط، وهو الطين الذي يدخل في البناء، ويملط به الحائط تمليطًا، أي يدخل بين اللبن حتى يصير شيئًا واحدًا. الأزدي: بدائع البدائه، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧م، ص ١١٢.

(١٠٥) سعيد مغاوري: المرجع السابق، م٢، ص ٧٥٤.

(١٠٦) حسن الباشا: المرجع السابق، ج١، ص ٣٠٨.

(١٠٧) حسين يوسف دويدار: المجتمع الأندلسي في العصر الأموي، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ٢٥٢.

(١٠٨) حسن الباشا: المرجع السابق، ج٣، ص ٩٩٠.

(١٠٩) نفسه، ج٢، ص ص ٥١٧، ٥١٨.

(١١٠) س. د. جواتياين: المرجع السابق، ص ٣٥٨.

(١١١) أ. أشتور: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى، ترجمة: عبد الهادي عبلة، دار قتيبة، دمشق، ١٩٨٥م، ص ٢٩.

(١١٢) أدولف جروهمان: المرجع السابق، ص ٧٤.

(١١٣) حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، دار النهضة العربية، ١٩٦٥م، ط١، ص ٣٠٨.

(١١٤) جروهمان: السفر الثالث، ص ص ٢٣، ٢٤.

(١١٥) انظر: جروهمان: السفر الثالث، ص ص ١٨- ٥٤.

(١١٦) الفنون الإسلامية، ص ٢٤.

(١١٧) المقدسي (المعروف بالبشاري): أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م، ص ٧٦.

(١١٨) البلوي (عبدالله بن محمد المديني): سيرة أحمد بن طولون، تحقيق: محمد كرد علي، دمشق، ١٩٣٩م، ص ١٨٢.

(١١٩) الخطط، ج٢، ص ٢٦٦.

(١٢٠) البلوي: المصدر السابق، ص ١٨١.

(١٢١) قيل إن الذي هندس سور القاهرة وأبوابها في عهد الخليفة المستنصر ووزيره بدر الجمالي مهندس يسمى يوحنا الراهب، ويوجد لوح من الرخام على قبر بالقرب من كنيسة يوحنا المعمدان يحمل اسمه. أبو صالح الأرمني (أبو المكارم جرجس بن مسعود): تاريخ الشيخ أبي صالح الأرمني المعروف بكنائس وأديرة مصر، طبعة أكسفورد، ١٨٩٤م، ص ٦٥.

(١٢٢) ابن خلكان (شمس الدين أبو العباس أحمد): وفيات الأعيان، القاهرة، ١٢٨٣هـ، ج٢، ص ١٢٧.

(١٢٣) عبد اللطيف البغدادي: المصدر السابق، ص ص ٦٧، ٦٨.

(١٢٤) تعبر كلمة "جنيزة" عن حجرة تتخذ مخزنًا ملحقًا بالمعبد اليهودي، أو عن مكان تطرح فيه أوراق بالحروف العبرية. ووفقًا لاعتقاد اليهود، من أنه لا تقطع ورقة يسطر عليها اسم الله أو تبدد، (إنما تحفظ في مكان أمين)، ولم تكشف حتى الآن سوى جنيزة كنيس (معبد الفسطاط)، والجنيزة التي وجدت بالقرب من جبانة البساتين. وقد عرفت هاتان ضمنًا باسم مشترك هو "جنيزة القاهرة". جواتياين: المرجع السابق، ص ٣٨٦.

(١٢٥) جروهمان: المرجع السابق، السفر الأول، ص ١٣٣.

(١٢٦) السيد طه السيد أبو سديرة: الحرف والصناعات في مصر الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١م، ص ٤٠١.

(١٢٧) السيد أبو سديرة: المرجع السابق، ص ٤٠٢.

(١٢٨) جروهمان: المصدر السابق، بردية رقم ٣٨٦ (لوحة ١٢)، السفر السادس، ص ٦٩.

(١٢٩) جروهمان: بردية رقم ٤١٦، السفر السادس، ص ص ١٦٦-١٦٧.

(١٣٠) الدانق: عملة فارسية (دانه) أي حبة، وقد استعمله العرب في الجاهلية للدلالة على وزن معين وفي النقل أيضًا، ثم استعمل في العصر الإسلامي كوزن ثقله عشر حبات

من الشعير، وهو أيضًا سدس الدرهم. الشيرزي (عبد الرحمن بن نصر (ت: ٥٨٩هـ/ ١١٩٣م): نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: السيد الباز العريني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٦٥هـ، ص ١٦؛ ناصر النقشبندي: الدرهم الإسلامي، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٧٠م، ج١، ص ١.

(١٣١) جوايتاين: المرجع السابق، ص ٣٨٣.

(١٣٢) زيدان عبد الباقي: العمل والعمال والمهن في الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٨م، ص ١٠٣.

(١٣٣) تعريف المدينة: تجمع معاجم اللغة العربية على أن لفظ المدينة مشتق من مدن بالمكان يمدن مدونًا، أي أقام به، والمدينة على وزن فعيلة: الحصن يبنى في أصطمة الأرض، والمدينة: الأمة، والنسبة إلى المدينة (مديني)، وإلى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم. الزبيدي (محمد مرتضى): تاج العروس، ج٩، ص ٣٤٢؛ دائرة معارف القرن العشرين لمحمد فريد وجدي، مكتبة دار البيان، بغداد، ١٩٦٧م، ج٨، ص ٢٨. ويقال إن المدينة من دان إذا أطاع، فالميم زائدة، لأن السلطان يسكن المدينة، فتقام له طاعة فيها، والمدينة أبيات مجتمعة كثيرة، تجاوزت حد القرب كثرة وعمارة، ولم تبلغ حد الأمصار. السمهودي (نور الدين علي بن أحمد المصري): وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، القاهرة، ١٣٨٤هـ، ط١، ص ٢٢.

(١٣٤) أحمد عبد الرازق: الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، نشر جامعة عين شمس، ١٩٨٣م، ص ٣٩.

(١٣٥) أحمد عبد الرازق: المرجع السابق، ص ٤٠.

(١٣٦) ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص ١٣٣؛ أحمد عبد الرازق: المرجع السابق، ص ٤١.

(١٣٧) أما تسميتها الفسطاط، فقد ذكر بتلر أن كلمة الفسطاط مشتقة من كلمة Fassatu ومعناها: الحصن المنيع. ألفريد ج. بتلر: المرجع السابق، ج٢، ص ٢٩٥، هامش (١). أو يقول إجمالاً إن معناه (الخيمة) تتخذ من الأدم أو الجلد، وكان عمرو يتخذ لنفسه خيمة منها، ويقولون إن معناها الموضع حيث يجتمع الناس. بتلر: المرجع السابق، ص ٢٩٤.

(١٣٨) ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص ١٣٣؛ أحمد عبد الرازق: المرجع السابق، ص ٤٢.

(١٣٩) ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص ١٣٣؛ أحمد عبد الرازق: المرجع السابق، ص ٤٢.

(١٤٠) فتوح مصر وأخبارها، ص ص ١٣٩، ١٤٠.

(١٤١) المقريزي: المصدر السابق، ج١، ص ٢٩٧.

(١٤٢) ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص ص ١٥١، ١٥٢.

(١٤٣) المقريزي: المصدر السابق، ج١، ص ١٣٣.

(١٤٤) نفسه، ص ١٥٥.

(١٤٥) الكندي (محمد بن يوسف بن يعقوب): كتاب الولاة وكتاب القضاة، بيروت، ١٩٠٨م، ج١، ص ٤٥.

(١٤٦) المقريزي: المصدر السابق، ج١، ص ٣٠٢.

(١٤٧) بتلر: المرجع السابق، ص ٢٩٦؛ أحمد عبد الرازق: المرجع السابق، ص ص ٤٣، ٤٤.

(١٤٨) المصدر السابق، ج١، ص ٢٨٧.

(١٤٩) ابن سعيد: المصدر السابق، ص ٦.

(١٥٠) ناصر خسرو علوي: سفرنامه، ترجمة: د. يحيى الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م، ص ١١٧.

(١٥١) الماوردي (علي بن حبيب البصري): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، القاهرة، ١٩٧٢م، ص ١٨.

(١٥٢) أندريه ريمون: تاريخ حاضرة، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ١٤٥.

(١٥٣) ناصر خسرو: المصدر السابق، ص ص ١٢٠، ١٢١.

(١٥٤) صورة الأرض، ص ١٤٦.

(١٥٥) المغرب في حلي المغرب، ص ٦.

(١٥٦) جمال محرز: منازل الفسطاط كما تكشف عنها حفائر الفسطاط، مقال في كتاب أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، ١٩٧٠م، ص ص ٣٢٨، ٣٢٩.

(١٥٧) ناصر خسرو: المصدر السابق، ص ١١٦.
(١٥٨) محرز: المرجع السابق، ص ٣٢٩؛ عبد المنعم سلطان: المجتمع المصري في العصر الفاطمي، دار المعارف، ١٩٨٥م، ص ٧٢.
(١٥٩) ناصر خسرو: المصدر السابق، ص ١٠٦.
(١٦٠) الشيرزي: المصدر السابق، ص ١٤.
(١٦١) المقريزي: المصدر السابق، ج١، ص ص ٣٦٥.
(١٦٢) أحسن التقاسيم، ص ١٦٨.
(١٦٣) سفرنامه، ص ١١٦.
(١٦٤) محرز: المرجع السابق، ص ٣٣١.
(١٦٥) الخطط، ج١، ص ٣٣٤.
(١٦٦) ابن عبد الظاهر: المصدر السابق، ص ص ١٥، ١٦؛ حسن إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤م، ص ٥٢٨.
(١٦٧) ابن عبد الظاهر: المصدر السابق، ص ١٩؛ حسن إبراهيم حسن: المرجع السابق، ص ٥٣.
(١٦٨) ناصر خسرو: المصدر السابق، ص ١٠٦؛ حسن إبراهيم حسن: المرجع السابق، ص ٥٣٢.
(١٦٩) المقريزي: المصدر السابق، ج١، ص ٣٦٥.
(١٧٠) ناصر خسرو: المصدر السابق، ص ١٠٣؛ حسن إبراهيم حسن: المرجع السابق، ص ٥٣٢.
(١٧١) ابن عبد الظاهر: المصدر السابق، ص ص ٣٤، ٣٥؛ المقريزي: المصدر السابق، ج٢، ص ١٩٨.
(١٧٢) علي عبد الواحد وافي: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، القاهرة، ١٩٦٢م، ص ٨٣.
(١٧٣) جاستوف فييت: القاهرة مدينة الفن والتجارة، ترجمة: مصطفى العبادي، بيروت (د.ت)، ص ٧١.
(١٧٤) Ashtor: Hostoire Prixet des Salaries L'orient Medieval, p cole pratique des hautes etudes, Paris, 1968, p. 181- 182.
سهر سيد دسوقي: المرجع السابق، ص ٣٢٥.

(١٧٥) الأشمونين: هي مدينة عريقة، وقد ذكرها الإصطخري بقوله: "وأما الأشمونين، فإنها مدينة صغيرة عامرة، ذات نخيل وزروع". مسالك الممالك، طبع ليدن، هولندا، ١٩٢٧م، ص ٥٣. أما الإدريسي فقد ذكرها بقوله: "وهي مدينة صغيرة، حسنة عامرة، بها جنات وبساتين ونخيل وزروع، وأمامها من شمال النيل بوصير..". نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، طبعة ليدن، هولندا، ١٨٦٦م، ص ٤٥. أشمون: بالنون، وأهل مصر يقولون: الأشمونين، وهي مدينة قديمة، وقصبة من كورة من كور الصعيد الأدنى غربي النيل. ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥م، م١، ص ٢٠٠.

(١٧٦) وهي الدنانير المضروبة باسم الخليفة المستنصر بالله الفاطمي، وكثيرًا ما ورد ذكرها في أوراق البردي، مثال رقم (٥٥)، ج١، ص ١٤٥، ورقم (٦٤)، ج١، ص ١٨٦، ورقم (٦٥)، ج١، ص ١٩٥؛ جروهمان: المرجع السابق.

(١٧٧) انظر: الإشارة إلى محاسن التجارة، ص ٥٦٠.

(١٧٨) ففي السطر الرابع ورد في البردية [هـ] تور من عدد من القبط من سنة ثلث وسبعين وميتي (مائتي). السفر الثاني، ص ١٦٣.

(١٧٩) حسن أحمد محمود: المرجع السابق، ص ٦٨.

(١٨٠) السفر الثاني، ص ١٦٣.

(١٨١) المكافأة: القاهرة، ١٩٤١م، ص ٦٨؛ حسن أحمد محمود: المرجع السابق، ص ١٩٧.

(182)Michael H. Thung: Arabische Jurische Urkunden K. G. Saur München Leipzig, 2006, p. 44- 46.

(١٨٣) جروهمان: المرجع السابق، السفر الثاني، ص ص١٧٢- ١٧٤.

(١٨٤) جروهمان: المرجع السابق، السفر الثاني، ص ص ٣-٩.

(١٨٥) جروهمان: المرجع السابق، السفر الأول، ص ص ٢٢٠- ٢٢٣.

(١٨٦)Catalogue Du Musée Arabe: Ibid., p. 53.

(١٨٧)Ibid.,p. 125.

(١٨٨) Ibid., p. 61.

(١٨٩) جواتياين: المرجع السابق، ص ٣٩١.

(١٩٠) نفسه، ص ٣٩١.

(١٩١) إبراهيم رزق الله: التاريخ الفاطمي الاجتماعي، الشركة العالمية للكتاب، لبنان، ج١، ١٩٩٥م، ص ص ١٠٢- ١٠٣.

(١٩٢) Khan Geoffrey: Ibid., p. 213.
(١٩٣) Khan, Ibid., p. 183.
(١٩٤) Ibid., p. 69.
(١٩٥) Ibid., 61-62.
(١٩٦) Goitein: A Mediterranean Society, Col, b, Los Angeles, London, 1978, Vol. 4, p. 270.
(١٩٧) Goitein: Op. Cit., Vol. 4, p. 275.
(١٩٨) Ibid., Vol. 3, p. 364.
(١٩٩) Ibid., Vol. 4, p. 85 ; سهر سيد الدسوقى ، المرجع السابق ،ص ٤٦٠، هامش ١٥
(٢٠٠) جواتايين: المرجع السابق، ص ٣٦٠.
(٢٠١) آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٨م، ج٢، ص ٣٢٣؛ حسن أحمد محمود: المرجع السابق، ص ١٩٩.
(٢٠٢) آدم متز: المرجع السابق، ج٢، ص ٣٢٣.
(٢٠٣) محمد عبد الستار عثمان: ابن الرامي، ص ١١٩.
(٢٠٤) كراء: (أكرى) الدار أو الدابة: آجرها، (اكترى) الدار: استأجرها، (الكراء): أجر المستأجر. المعجم الوجيز، ص ٥٣٣.
(٢٠٥) جروهمان، السفر الثاني، ص ص ٧١، ٧٢.
(٢٠٦) نفسه، ص ص ٧٤– ٧٦.
(٢٠٧) نفسه، ص ص ٧٩، ٨٠.
(٢٠٨) سفرنامه، ص ١٠٤.
(٢٠٩) نفسه، ص ١١٧.
(٢١٠) نفسه، ص ١٠٦.
(٢١١) المقريزي: المصدر السابق، ج١، ص ٣٧٣.
(٢١٢) جروهمان: المرجع السابق، السفر الثاني، ص ٨٥.
(٢١٣) سفرنامه، ص ١٢٢.
(٢١٤) المصدر السابق، ص ١٠٤.
(٢١٥) القياسر: القيسارية: هي مجموعة من المباني العامة على هيئة رواق من أروقة الدير، وبها حوانيت ومصانع ومخازن، وأحيانًا مساكن. انظر: مادة قيسارية في دائرة المعارف الإسلامية، والكلمة مشتقة من لفظ يوناني معناه السوق الإمبراطورية؛ مما يدل

على أنها كانت من إنشاء الدولة. عطية القوصي: تجارة مصر في البحر الأحمر منذ فجر الإسلام حتى سقوط الخلافة الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٦م، ص ١٩٣.

(٢١٦) فتوح مصر، ص ١٨٥؛ عطية القوصي، المرجع السابق، ص ١٩٣.

(٢١٧) ابن دقماق (إبراهيم بن محمد): الانتصار لواسطة عقد الأمصار، طبعة بولاق، ١٣١٠هـ، ج٤، ص ٤٠؛ عطية القوصي: المرجع السابق، ص ١٩٤.

(٢١٨) المصدر السابق، ج٤، ص ٤٠؛ القوصي: المرجع ا لسابق، ص ١٩٤.

(٢١٩) المقريزي: المصدر السابق، ج٢، ص ص ٩٢- ٩٤.

(٢٢٠) الخان: كلمة فارسية، وهو مبنى ضخم يحتوي على مجموعة من الحوانيت الكبيرة والصغيرة ومستودعات للبضائع، ويتوسط الخان فناء كبير على هيئة رواق مغطى؛ حيث يحفظ التجار بضائعهم، وفي الخان يجد التجار الذود لهم خلال رحلاتهم. القوصي: المرجع السابق، ص ١٩٧.

(٢٢١) سفرنامه، ص ١٢٢.

(222) Goitein: Vol. 3, p. 365.

(223) Ibid., Vol. 3, p. 365.

(٢٢٤) حسن إبراهيم حسن: المرجع السابق، ص ٦٢٠.

ثبت بأهم المصادر والمراجع

أولاً- المصادر العربية:

- القرآن الكريم.
- ابن الأثير (عز الدين أبو الحسن علي): الكامل في التاريخ، تحقيق الشيخ خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.
- ابن الأخوة (محمد بن محمد بن أحمد القرشي): معالم أهل القربة في أحكام الحسبة، تحقيق: د. محمد محمود وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦م.
- الإدريسي (الشريف محمد بن عبد العزيز، ت: عام ٥٦٠هـ/ ١١٦٤م): نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، طبع ليدن، هولندا، ١٨٦٦م.
- الأزدي: بدائع البدائه، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧م.
- الإصطخري (أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي، ت: ٤هـ/ ١٠م):
  - مسالك الممالك، طبعة ليدن، هولندا، ١٩٢٧م.
  - نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، طبعة ليدن، هولندا، ١٨٦٦م.
- البلوي (عبدالله بن محمد المديني): سيرة أحمد بن طولون، تحقيق: محمد كرد علي، دمشق، ١٩٣٩م.
- الثقفي (المرجي الثقفي): كتاب الحيطان، حققه: محمد خير رمضان يوسف، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٤م.
- الجاحظ (عمر بن بحر):
  - البخلاء، حقق نصه وعلق عليه: طه الحاجري، ط٢، دار المعارف.
  - كتاب التبصرة بالتجارة، تحقيق: حسن حسني عبد الوهاب، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م.

- ابن حوقل (أبو القاسم): صورة الأرض، طبع ليدن، ١٩٣٨م.
- ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد):
  - العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١م.
  - مقدمة ابن خلدون، دار الجيل، بيروت، د.ت.
- ابن خلكان (شمس الدين أبو العباس أحمد): وفيات الأعيان، القاهرة، ١٢٨٣هـ.
- ابن الداية: المكافأة: القاهرة، ١٩٤١م.
- ابن دقماق (إبراهيم بن محمد): الانتصار لواسطة عقد الأمصار، طبعة بولاق، ١٣١٠هـ.
- الدمشقي (أبو الفضل جعفر بن علي): الإشارة إلى محاسن التجارة، تحقيق: البشري الشوربجي، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٧م.
- ابن سعيد (علي بن موسى المغربي، ت: ٦٧٣هـ/ ١٢٧٥م): المغرب في حلي المغرب، نشر: زكي محمد حسن وآخرون، طبع جامعة القاهرة، ١٩٥٣م.
- السمهودي (نور الدين علي بن أحمد المصري): وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، القاهرة، ١٣٨٤هـ.
- الشيزري (عبد الرحمن بن نصر (ت: ٥٨٩هـ/ ١١٩٣م): نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: السيد الباز العريني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٦٥هـ.
- أبو صالح الأرمني (أبو المكارم جرجس بن مسعود): تاريخ الشيخ أبي صالح الأرمني المعروف بكنائس وأديرة مصر، طبعة أكسفورد، ١٨٩٤م.
- ابن عبد الظاهر: الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة، حققه:

أيمن فؤاد سيد، مكتبة الدار العربية للكتاب، ١٩٩٦م.

- عبد اللطيف البغدادي (موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف، ت: ٦٢٩هـ/ ١٢٣١م): الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر، تحقيق أحمد غسان سبانو، نشر دار قتيبة، دمشق، ١٩٨٣م.
- ابن عبد الحكم: فتوح مصر وأخبارها، تحقيق: عبد المنعم عامر، طبع ونشر لجنة البيان العربي، ١٩٦١م.
- الفرسطائي (أبو العباس أحمد بن محمد بن بكي): القسمة وأصول الأرضين: كتاب في فقه العمارة الإسلامية، تحقيق: محمد صالح ناصر بكر بن الشيخ بلحاج، نشر مكتبة الضامري، سلطنة عمان، ط١، ١٩٩٢م.
- الكندي (أحمد بن عبد الله بن موسى): المصنف، نشر وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، د.ت.
- الكندي (محمد بن إبراهيم): بيان الشرع، نشر وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، د.ت.
- الكندي (محمد بن يوسف بن يعقوب): كتاب الولاة وكتاب القضاة، بيروت، ١٩٠٨م.
- ابن مازه (حسام الدين عمر بن عبد العزيز): كتاب الحيطان، تحقيق: عبد الله نذير، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٩٩٦م.
- الماوردي (علي بن حبيب البصري): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، القاهرة، ١٩٧٢م.
- المطرزي (أبو الفتح ناصر الدين، ت: ٦١٠هـ): المغرب في ترتيب المغرب، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، الناشر: مكتبة أسامة بن زيد، حلب، سوريا، ١٩٨٢م.

- المقدسي (المعروف بالبشاري): أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.
- المقريزي (تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط المقريزية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د.ت).
- ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥م.

ثانيًا- المراجع العربية:

- إبراهيم رزق الله: التاريخ الفاطمي الاجتماعي، الشركة العالمية للكتاب، لبنان، ج١، ١٩٩٥م.
- أحمد عبد الرازق: الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، نشر جامعة عين شمس، ١٩٨٣م.
- حسن إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤م.
- حسن أحمد محمود: حضارة مصر الإسلامية في العصر الطولوني، دار الفكر العربي، د.ت.
- حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، دار النهضة العربية، ١٩٦٥م.
- حسين مؤنس: الحضارة "دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها"، مجلة عالم المعرفة، الكويت، العدد الأول، يناير ١٩٧٨م.
- حسين يوسف دويدار: المجتمع الأندلسي في العصر الأموي، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م.
- زكي محمد حسن: الفن الإسلامي في مصر، طبع دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٥م.

- زيدان عبد الباقي: العمل والعمال والمهن في الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٨م.
- سعيد مغاوري محمد: الألقاب وأسماء الحرف والوظائف في ضوء البرديات العربية، دار الكتب المصرية، ٢٠٠٠م.
- السيد الباز العريني: مصر البيزنطية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦١م.
- السيد طه السيد أبو سديرة: الحرف والصناعات في مصر الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١م.
- شاكر مصطفى: المدن الإسلامية، الكويت، ١٩٨٨م.
- عبد المنعم سلطان: المجتمع المصري في العصر الفاطمي، دار المعارف، ١٩٨٥م.
- عبد المنعم ماجد: تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٣م.
- عطية القوصي: تجارة مصر في البحر الأحمر منذ فجر الإسلام حتى سقوط الخلافة الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٦م.
- علي بهجت: حفريات الفسطاط بالاشتراك مع ألبير جبريل، نقله إلى العربية: علي بهجت ومحمود عكوش، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٨م.
- علي عبد الواحد وافي: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، القاهرة، ١٩٦٢م.
- فريد شافعي: العمارة العربية في مصر الإسلامية، المجلد الأول، عصر الولاة، الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠م.
- مارثا مندي: القرية ما بين النمو والتخطيط، سلسلة دراسات في الآثار

والأنثروبولوجيا، نشر جامعة اليرموك، معهد الآثار والأنثروبولوجيا، إربد، الأردن، ١٩٩٠م.

- محمد عبد الستار عثمان:
  - الإعلان بأحكام البنيان لابن الرامي: دراسة آثارية معمارية، دار الوفاء للنشر بالإسكندرية، ٢٠٠٢م.
  - دراسات في العمارة التقليدية في المنطقة العربية، المصرية للتسويق والتوزيع، ٢٠١٢م
  - فقه العمران الإباضي، دراسة آثارية معمارية، طبع وزارة الأوقاف والشئون الدينية، سلطنة عمان، ط١، ٢٠١٤م.
- محمد محمود محمدين: التراث الجغرافي الإسلامي، ط٣، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٩٩م.
- محمود بلال مهران: المدخل لدراسة الفقه الإسلامي، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩٥م.
- ناصر النقشبندي: الدرهم الإسلامي، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٧٠م.

ثالثًا – المراجع المعربة:

- أ. أشتور: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى، ترجمة: عبد الهادي عبلة، دار قتيبة، دمشق، ١٩٨٥م.
- آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٨م.
- أدولف جروهمان: أوراق البردي العربية، ترجمه إلى العربية: د. حسن إبراهيم حسن، راجعه: عبد الحميد حسن، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ٢٠١٢م.

- ألفريد ج. بتلر: فتح العرب لمصر، عربه: محمد فريد أبو حديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩م.
- أندريه ريمون: تاريخ حاضرة، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات، القاهرة، ١٩٩٣م.
- جاستوف فيت: القاهرة مدينة الفن والتجارة، ترجمة: مصطفى العبادي، بيروت، (د.ت).
- س. د. جواتياين: دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية، تعريب وتحقيق: د. عطية القوصي، دار الثقافة العربية، ١٩٨٠م.
- سير و. م. فلندر بيري: الحياة الاجتماعية في مصر القديمة، ترجمة: حسن محمد جوهر، وعبد المنعم عبد الحليم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥م.
- م. س. ديماند: الفنون الإسلامية، ترجمة: أحمد محمد عيسى، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٨م.
- ناصر خسرو علوي: سفرنامه، ترجمة: د. يحيى الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.

رابعًا- الدوريات:

- أحمد فريد مصطفى: القيم الإسلامية في العمران المعاصرة، مجلة البناء السعودية، ١٩٨٨م.
- جمال محرز: منازل الفسطاط كما تكشف عنها حفائر الفسطاط، مقال في كتاب أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، ١٩٧٠م.
- دائرة المعارف الإسلامية.
- محمود الأكايدي: المضمون والشكل في عمارة المسكن الإسلامي، الحلقة الدراسية الرابعة لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية، الرباط، ١٩٩١م.

خامسًا – المعاجم:

- الزبيدي (محمد مرتضى): تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، راجعه: مصطفى حجازي، الكويت، ١٩٨٦م.
- الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ٢٠٠٥م.
- المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٤م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط٣، القاهرة، ١٩٧٢م.

سادسًا – المراجع الأجنبية:

- Ashtor: Hostoire Prixet des Salaries L'orient Medieval, p cole pratique des hautes etudes, Paris, 1968.
- Catalogue Du Musée Arabe: Doisa Epigraphes Juso Qel. Mal ou E. Imprimerie De L'institut Français, 1931 .
- Goitein: A Mediterranean Soeity, Col, b, Los Angeles, London, 1978.
- Khan Geoffrey: Arabic Legal and Administrative Documents in the Cambridge Genizah Collections Serielo, 1993.
- Michael H. Thung: Arabische Jurische Urkunden K. G. Saur München Leipzig, 2006.